محمد محفوظ

الرؤية الإسلامية في العلاقة مع الآخر

الإنسان حين يعتقد ويؤمن بالحكمة الإلهية لوجوده (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)، (الذاريات، الآية 56)، فإنه سيعمل ويكدح ويسعى لأجل تحقيق غاية هذا الوجود التي من خلالها يرتقي لتحقيق ماهيته الإنسانية. فإنسانية الإنسان لا تتحقق صدفة، وإنما هي بحاجة إلى تربية وتهذيب، وعمل وكفاح، واتصال دائم بالحقيقة المطلقة وهو الباري عز وجل

وفق الرؤية الإسلامية التوحيدية، فإن ماهية الإنسان وطبيعته، قد تحددتا في العلم الإلهي قبل الوجود الإنساني - العيني.. إذ يقول تبارك وتعالى (بديع السماوات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم) (الأنعام، الآية 101).

فالطبيعة الواقعية للإنسان محددة قبل الوجود العيني للأفراد .. إذ يقول تبارك وتعالى (وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألستُ بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين))الأعراف، الآية 172.(

فهذه الآية القرآنية الكريمة، توضح وتخبر عن وجود للإنسان سابق على وجوده العيني، وتم فيه أخذ العهد بالإيمان لبني الإنسان جميعا.

ووفق الآيات القرآنية الكريمة فإن الماهية الإنسانية تتقوّم بعنصر أساسي هو عنصر شهادة الربوبية واعتراف الإنسان المطلق بألوهية الخالق ووحدانيته، كما توضح الآية القرآنية الكريمة السالفة الذكر. فالإيمان بوحدانية الخالق وألوهيته هي فطرة الله التي فطر الناس عليها، ولكن هذه الحقيقة الفطرية الراسخة في الوجود الإنساني، لا تتحقق بالنسبة إلى آحاد الإنسان إلا بالاختيار والجهد الإرادي الحر. وحينما يذهب الإنسان بعيدا في اختياره، فإن هذا الإنسان يضحى (كالأنعام بل هم أضل سبيلا)، (الفرقان، الآية 44).

ويقول عز من قائل (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم* ثم رددناه أسفل سافلين)، (التين، الآية 4-5).

فالإنسان كما يقرر الراغب الأصبهاني، يحصل له من الإنسانية بقدر ما يحصل له من العبادة التي لأجلها خلق، فمن قام بالعبادة حق القيام فقد استكمل الإنسانية، ومن رفضها فقد انسلخ من الإنسانية.

"فالإنسان في التصور الإسلامي لا يبدع ماهيته كما تعتقد الفلسفة الوجودية، وإنما هو يحققها من خلال جهده الإرادي بإخراجها من طور القوة والكمون إلى طور الفعل والظهور " على حد تعبير الدكتور لؤي صافي.

والإنسان حين يعتقد ويؤمن بالحكمة الإلهية لوجوده (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)، (الذاريات، الآية 56)، فإنه سيعمل ويكدح ويسعى لأجل تحقيق غاية هذا الوجود التي من خلالها يرتقي لتحقيق ماهيته الإنسانية. فإنسانية الإنسان لا تتحقق صدفة، وإنما هي بحاجة إلى تربية وتهذيب، وعمل وكفاح، واتصال دائم بالحقيقة المطلقة وهو الباري عز وجل. وبمقدار التصاق الإنسان بخالقه، عبر عبادته العبادة الحقة، والالتزام بتشريعاته ونظمه المختلفة في مختلف جوانب الحياة، بذات القدر يقبض الإنسان على إنسانيته، ويتخلص من كل رواسب ونزعات الشر، والابتعاد عن الطريق المستقيم. والإرادة الإنسانية هي حجر الزاوية في مشروع تحقيق إنسانية الإنسان. أي أن الرغبة المجردة، لا تحقق ما يصبو إليه الإنسان. وإنما بحاجة دائما إلى إرادة وعزم وتصميم

لمحاصرة وضبط أهواء الإنسان وشهواته، والتدرج في مدارج الكمال الإنساني. وبمقدار ما يتخلى الإنسان عن نزعاته ونزواته الشريرة، يرتقي في مدارج الكمال، ويقترب من الصورة التي أرادها الله سبحانه وتعالى للإنسان.

لذلك نجد الآيات القرآنية الكريمة، تمتدح الإنسان الذي لا يخضع إلى شياطين الإنس والجن.

قال تعالى (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقا من المؤمنين* وما كان له عليهم من سلطان إلا لنعلم من يؤمن بالآخرة ممن هو منها في شك وربك على كل شيء حفيظ)، (سبأ، الآية 20 -21).

وقال تعالى (وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون)، (الأنعام، الآية 112).

فالرؤية الإسلامية وضعت الإنسان في أشرف المراتب. فالباري عز وجل وضع فيه أشرف المخلوقات وهو (العقل)، واختياره لخلافته في الأرض. إذ يقول عز من قائل (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعلٌ في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون)، (البقرة، الآية 30).

فالوضع القيمي للإنسان يتميز بشكل نوعي عن بقية المخلوقات، كما أن الباري عز وجل منحه تكريما لا يضاهيه أي تكريم إذ سجل في محكم التنزيل (ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)، (الإسراء، الآية 70).

فالإسلام لا يعتبر الإنسان بوجوده، موجوداً عاصياً ومذنباً، بل ينظر إليه بوصفه موجوداً فطرياً مهما احتجبت وتلوثت تلك الفطرة فيه نتيجة الغفلة والنسيان والذنوب.

وهذا هو مقتضى قول الباري عز وجل (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم)، (التين، الآية 4)، والأديان والرسالات والتشريعات السماوية، جاءت لتظهير هذه الحقيقة المغروسة والموجودة في جوهر الوجود الإنساني.

"من هنا، دعانا الإسلام وقبل كل شيء إلى استحضار تلك المعرفة المغروسة في أعماق نفوسنا، وبسبب أهمية تلك المعرفة في رسم السعادة الإنسانية فإن الإسلام خاطب الإنسان بوصفه صاحب عقل لا صاحب إرادة فقط، فإذا كان التمرد على الله وهو الذنب الأكبر عن المسيحية ناشئا من الإرادة، فإن الغفلة تشكل الذنب الأكبر في الإسلام، والتي تكون نتيجتها عدم قدرة العقل على تشخيص الطريق الذي رسمه الله للناس، ولأجل ذلك، فإن الشرك من أعظم الذنوب التي لا تغتفر، وهو بعبارة أخرى يساوي إنكار التوحيد " (راجع كتاب قلب الإسلام من أجل الإنسانية - قيم خالدة، تعريب داخل الحمداني، ص 14)..

فالرؤية الإسلامية للإنسان، قائمة وبشكل جوهري، على أن الإنسان بعقله وإرادته وقلبه وبكيانه كله، لابد أن يكون عبدا حقيقيا ومخلصا لله سبحانه وتعالى، يأتمر بأوامره، وينتهي عن نواهيه والتسليم المطلق للواحد الأحد.

وإن هذا التسليم ليس ضرباً من ضروب الجبر، بل نتيجة طبيعية للإيمان والرضا بما قدر الله سبحانه وقضى.

والإنسان حين يكون متصلا بالله تعالى، وملتزما بشريعته، فهو يتحرر من كل الضغوطات الداخلية والخارجية، ويصبح رأسماله الحقيقي هو كرامته الإنسانية. فالحاجة مهما كانت، لا تقوده إلى الذل وامتهان الكرامة.

فالكرامة الإنسانية، والشعور العميق بها، هما وليدة العبودية لله وعدم الخضوع لأي حاجة قد تذل الإنسان، وتخرجه عن مقتضيات الكرامة والعزة.

إن الاعتراف بشرعية الاختلاف بين البشر، هو أحد روافد تشريع العلاقة مع الآخر على قاعدة التواصل والحوار والتعارف والتعاون.

يطرح موضوع الآخر في المشهد السياسي والثقافي والحضاري المعاصر، كثيراً من الأسئلة والاستفسارات والقضايا المتداخلة. ويبدو أن طبيعة التطورات والتحولات والأحداث التي تجري اليوم في العديد من الدول حافز مهم لتداول مسألة الآخر وطبيعة العلاقة المرسومة للتعامل معه. ويختلف هذا الآخر من موقع لآخر، ومن دائرة لأخرى. بمعنى أن الموقع الذي يحدده الإنسان لنفسه (الفرد أو الجماعة)، هو بدوره الذي يحدد الآخر القريب والبعيد. فباختلاف المواقع والعناوين، يختلف الآخر. فالآخر بالنسبة إلى الذات الدينية، هو ذلك الإنسان الذي ينتمي إلى دين آخر. أما الآخر بالنسبة إلى الذات القومية أو العرقية، فهو الذي ينتمي إلى قومية أو عرقية أخرى.

لذلك نستطيع القول إن في الوجود الإنساني آخر ديني ومذهبي وقومي وعرقي واثني وجغرافي واجتماعي وثقافي وسياسي. فتتعدد وتتنوع دوائر الآخر ومستوياتها، بتعدد دوائر الأنا والذات ومستوياتها وتنوعها.

بحيث يصح القول حدد ذاتك، يتحدد آخرك. فالعلاقة جد عميقة وحميمية بين الذات والآخر، بحيث لا يمكن تحديد الآخر إلا بتحديد الذات، ولا تجلي للذات إلا بوجود آخر مختلف ومغاير.

وبعيداً عن الجذور اللغوية لمفردة (الآخر)، نرى أن الأفكار والقيم الأساسية التي تحدد معنى ومضمون الآخر، هي الأفكار والقيم التالية:

- 1الهوية المركبة:

لا يوجد على الصعيد الإنساني، هوية بسيطة أو خالصة، وإنما جميع الهويات الإنسانية مركبة ومتداخلة. بمعنى أن هوية الإنسان أو المجتمع المعاصر اليوم، هي هوية مركبة. أي تداخلت عوامل وروافد عديدة في صنعها وبلورتها وتجليتها. بحيث إن الذات الثقافية والفكرية لدى كل إنسان، هي وليدة روافد ثقافية متنوعة. حتى نستطيع القول إن بعض الآخر هو فينا، كما أن بعض ذاتنا هو موجود ومتوافر في الآخر. ولا يمكن إزاء هذه الحقيقة إلا القبول بضرورة الانفتاح والتواصل مع الآخر. فالهويات المركبة ليست نتاج العزلة والانكفاء، بل هي وليدة التواصل والتفاعل الثقافي والحضاري والإنساني.

ولا يمكن أن نفهم الهوية خارج العلاقة بالوجود الإنساني وتجلياته التواصلية المتعددة. وعليه فإن حقيقة الهويات المركبة التي يعيشها ويحياها الإنسان المعاصر، هي التي تحدد إلى حد بعيد معنى الآخر. وإن هذا الآخر بكل مستوياته ودوائره. ليس بعيداً عن الذات وتجلياتها الاجتماعية والثقافية والحضارية. وإن ازدياد وتيرة التطور والتواصل العلمي والمعلوماتي بين البشر، سيزيد من وتيرة التداخل والتفاعل، مما يقرب المسافات بين الأنا والآخر. فالهوايا المركبة هي وليدة التعدد الثقافي والاجتماعي والحضاري والإنساني، بحيث تشترك جميع هذه الروافد في إغناء الهوية الإنسانية.

- 2الاعتراف بالاختلاف:

من الطبيعي القول إن الاختلاف بين البشر من نواميس الحياة الإنسانية وطبائع الأمور. بحيث إن الباري عز وجل خلقنا مختلفين في ألواننا وألسنتنا وأقوامنا وأذواقنا وميولاتنا وما شابه ذلك. لكن هذا الاختلاف وفق الرؤية القرآنية، ليس سبباً ومبرراً للقطيعة والاحتراب والتباعد، بل هو بوابة

التواصل والتعارف والوحدة. من هنا فإن الآخر في أحد محطاته ومستوياته، هو الإفراز الطبيعي لمفهوم الاختلاف. فما دام الاختلاف سنة، فإن التعدد والتنوع، هو المآل الطبيعي لذلك.

وإن المطلوب منا جميعاً، الاعتراف بالاختلاف، الذي يقتضي الأمور التالية:

* عدم ترذيل الاختلاف، والتعامل مع حقائقه ولوازمه، وفق عقلية حضارية - تواصلية، لا تنبذ ولا تهمش، وإنما تتحاور وتتواصل وتتفاعل على الصعد كافة.

* إن الحقيقة في الوجود الإنساني، لا يمكن القبض عليها بمفردنا، وإنما نحن بحاجة إلى التواصل والتحاور لإبراز جوانب الحقيقة كلها. فنسبية المعرفة والحقيقة، يبنغي أن تدفعنا إلى المزيد من التواصل مع الثقافات والوجودات الإنسانية.

* إن الاختلافات بين البشر، وحتى لا تخرج عن نطاقها المشروع والطبيعي، هي بحاجة إلى سياج قانوني وأخلاقي، يحمي هذه الحقيقة ويضبطها في آن. يحميها من نزعات التطرف والغلو والعدوان والمغامرة، ويضبطها بقيم الائتلاف والوحدة، حتى لا تتحول إلى عامل للتشتيت والتشظي. وهذا السياج القانوني والأخلاقي، يتجسد في قيم التسامح وحقوق الإنسان. فلا يمكن أن يدار الاختلاف في الدائرة الوطنية والاجتماعية على نحو ايجابي وحضاري، إلا بالالتزام بمرجعية حقوق الإنسان. فهي الضابطة، التي لا تحول الاختلافات إلى عناوين للتشظي والحروب المفتوحة.

وهكذا لا تتحول الاختلافات، إلى مبرر للاعتداء على الآخرين، لأنها مضبوطة بتلك القيم والإجراءات التي تحترم الإنسان وتصون حقوقه.

* إن الاختلافات في الدائرة الوطنية والاجتماعية، بكل مستوياتها، لا تعني الانشقاق والخروج عن مقتضيات الجماعة. وذلك لأنها جبلة إنسانية وناموس اجتماعي، ولا يمكن أن نطلب في الإطار الإنساني أن تتطابق وجهات نظرنا وقراءتنا للأمور والأحداث مع الجميع. وواجبنا ليس ترذيل التنوع والاختلاف، وإنما العمل على صياغة الأطر والمؤسسات المناسبة لإدارته بما ينسجم وحدوده الطبيعية، ودوره في إثراء المعرفة، وتوسيع خيارات النهوض والتقدم في المجتمع.

وجماع القول: إن الاعتراف بشرعية الاختلاف بين البشر، هو أحد روافد تشريع العلاقة مع الآخر على قاعدة التواصل والحوار والتعارف والتعاون.

- 3لعل من الأخطاء الضارة بمشروع الوحدة الوطنية وقضايا السلم الاجتماعي، التعامل مع مسائل التنوع والاختلاف المذهبي أو القومي أو الاثني، بعقلية الأقلية والأكثرية. وذلك لأن مفردة (الأقلية) تختزن مداليل سيئة، وتستدعي حلولاً ليست بالضرورة منسجمة ومستلزمات الوحدة الوطنية والاجتماعية.

ونرى أنه من الضروري التعامل مع هذه المسألة المهمة والشائكة وفق مبدأ التعدد ومتقضيات التنوع الثقافي والاجتماعي.

وذلك لأن مصطلح الأقلية والأكثرية، هو من المفردات والتعبيرات المتداولة في مجال الانتخابات السياسية. فهي أقرب إلى المفردات السياسية منها إلى الحقائق الثقافية والاجتماعية.

بينما مبدأ التعددية، يطلق على الواقع الاجتماعي والثقافي المتنوع. وعليه لا يمكن لمجتمع متعدد أو متنوع، أن يعيش الانسجام والاستقرار بدون معرفة متبادلة بين جميع الأطراف والمكونات. فمعرفة الآخر شرط من شروط التلاقي والتفاهم والتعايش.

ولا يمكن أن يتحقق السلم الاجتماعي، بدون معرفة عميقة متبادلة. فمعرفة الآخر الذي يعيش بيننا، ضرورة وطنية واجتماعية. وذلك لأنه لا وحدة وطنية حقيقية بدون معرفة متبادلة، كما أنه لا استقرار وسلم اجتماعياً، بدون وجود معرفة شاملة بين مختلف التعبيرات والأطياف الاجتماعية.

ولعلنا لا نبالغ حين القول إن كثيراً من مظاهر الجفاء وسوء الظن بين تعبيرات المجتمع وأطياف الوطن، هي من جراء غياب المعلومات الدقيقة والموضوعية بضعنا عن بعض. فالمعرفة بالخصوصيات واحترام الممارسات المترتبة على ذلك، هي من شروط التعايش الاجتماعي. ولا يمكن أن يتحقق التعايش الاجتماعي، بين فئات تجهل بعضها بعضاً، أو تحمل بعضها عن بعض معلومات وتصورات مغلوطة أو مشوهة أو ليست دقيقة. فالمعرفة بكل آفاقها، هي من ضرورات التعايش والسلم الأهلي والاجتماعي. فالإنسان عدو ما يجهل، ولا يمكن أن تُرسى دعائم الوئام والائتلاف بين جميع شرائح المجتمع وفئاته، بدون معرفة عميقة متبادلة بينهما. فالمعرفة هي التي تؤسس لاحترام متبادل للمشاعر والطقوس والممارسات والمناسبات. لذلك فإننا ندعو جميع الأطراف والتعبيرات، أن تعمل على تعريف نفسها للآخرين بصورة حقيقية وبعيداً عن الزيف والتضليل.

إن الدولة بمؤسساتها التعليمية والإعلامية والثقافية، معنية بشكل أساس بمشروع تعريف المجتمع بعضه على بعض على نحو حقيقي وموضوعي.

وإبراز الخصوصيات الثقافية لكل طرف، لا يضر بحقيقة الحدة الوطنية، بل يثريها ويمدها بعوامل القوة والعزة. و«الوحدة ممكنة وثرية من خلال التنوع باحترام الخصوصيات الثقافية، فلا يوجد تنوع أكثر من ذاك الموجود في مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، وربما كان ذلك أن سر قوتها كمجتمع، حتى صارت الدولة العظمى في العالم. إن هذا الثراء في التنوع الثقافي والحضاري هو الذي جعل منها بوتقة انصهار لمجمل الحضارة الإنسانية تاريخياً وجغرافياً، ويقوم نظامها كمجتمع على احترام الخصوصيات الثقافية لكل السلالات: أبيض - أسود - أصفر - ولكل الأديان الإبراهيمية: مسيحي - مسلم - يهودي، بل ولكل مذهب داخل كل دين، ولكل انتماء وطني أو ديني، فهناك على سبيل المثال رابطة العرب الأمريكية، وهناك أقباط المهجر الممارسين لحقهم في استخدام الآليات والقنوات الديمقراطية لطرح مشاكلهم المحلية، وربما كان اليهود كأقلية دينية أول من هاجر من أوروبا هرباً من الفاشية في مرحلة الثلاثينات، واستفادوا مما هو متاح من آليات تكوين الجمعيات الأهلية، وكونوا أقوى لوبي في أمريكا ساهم في إنشاء دولة إسرائيل».. (أزمة الأقليات في الوطن العربي، الدكتور حيدر إبراهيم علي - الدكتور ميلاد حنا، ص 281 - 282، دار الفكر، دمشق 2002م).

فالخصوصيات الثقافية إذا أحسنت إدارتها والتعامل معها، تتحول إلى عامل منعة وقوة للمجتمع، لأنها تضيف إليه الكثير من عناصر الحيوية والفعالية.

- 4الفهم قبل التفاهم:

إذ إننا مطالبون ومن مختلف مواقعنا، أن نفهم بشكل طبيعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لبعضنا بعضاً. وذلك من أجل توطيد جسر التآلف والتعايش، وإفشال كل المخططات والخطوات التي تستهدف تصديع الجبهة الداخلية للمجتمع والوطن. والجدير بالذكر أن كل القيم الخيرة والحسنة التي ينبغي أن تتحكم في علاقة المختلفين والمغايرين بعضهم مع بعض، بحاجة إلى مقدمة ضرورية، وهذه المقدمة هي الفهم العميق المتبادل.

فلا مودة إلا بفهم متبادل، يزيل رواسب العلاقة وشوائبها، ولا تواصل بدون فهم يعبد طريقه ويزيل عقباته، ولا حوار فعالاً ولا انفتاح دائماً، إلا بفهم متبادل، يؤسس القواعد النفسية والثقافية لنجاح الحوار وديمومته، ويوفر الشروط الاجتماعية للانفتاح والتلاقي مع الآخرين.

من الطبيعي القول : إن كل إنسان يحمل فكرا وثقافة ، فهو سيعتز بها ، ويدافع عنها ، بصرف النظر عن قناعة الآخرين بهذا الفكر أو هذه الثقافة .. فالإنسان بطبعه نزّاع إلى الاعتزاز بفكره وثقافته، والتقاليد والأعراف المترتبة عليهما..

وهذا الاعتزاز هو الذي يقوده للعمل على تعميم هذا الفكر ، وتوسيع دائرة المؤمنين بالثقافة التي يحملها..

فالفكر القوي يصل إلى كل الساحات من خلال غناه وثرائه ، لا من خلال وسائل المنع والقمع والحظر .. والفكر الضعيف هو وحده ، الذي يحتاج إلى القمع والقوة ، لفرض قناعاته على الآخرين

والبشر جميعا يشتركون في هذه الحقيقة .. فالإنسان بصرف النظر عن دينه أو معتقده أو بيئته الثقافية والحضارية ، يعتز بأفكاره ويدافع عنها ويوضح بركاتها ، ويسوق حسناتها..

وفي سياق اعتزاز الإنسان بفكره ، يعمل عبر وسائل عديدة إلى تعميمه ، ودعوة الآخرين إلى تبني ذات الأفكار..

وهذه الطبيعة ليست محصورة في إنسان دون آخر ، أو بيئة ثقافية دون أخرى ، فالإنسان بطبعه يريد ويتمنى ويتطلع لأنْ يحمل كل الناس الأفكار التي يحملها ، ويتبنى كل البشر الثقافة التي يتبناها .. وعلى الصعيد الواقعي والإنساني ، تتزاحم هذه الإرادات ، وتتناقض هذه الدعوات .. فكل إنسان وأمة يعمل على تعميم ثقافته ونمطه الحضاري ، مما يولد الصدام والمواجهة ، وإن تعددت أساليب الصدام والمواجهة ، تبعا لطبيعة الثقافة وبيئتها الاجتماعية والحضارية وأولوياتها..

وبفعل هذا الصدام ، سيعمل بعض الأطراف ، للاستفادة من القوة لفرض رأيه أو تعزيز منطقه وثقافته ، وبذات القوة ، يمنع الطرف الآخر من بيان وتوضيح رأيه وثقافته..

وهذه الممارسة الإقصائية ، تأخذ أشكالا عديدة ومسوغات متنوعة .. فتارة يتم الحديث عن أنه لا ديمقراطية لأعداء الديمقراطية .. فباسم الديمقراطية نقصي الآخرين ، ونقمع أفكارهم ،ونمنعهم من ممارسة حقوقهم العامة ، لكونهم في نظرنا من أعداء وخصوم الديمقراطية..

وتارة باسم مجابهة الباطل والضلال ، تتم عمليات الحرب الفكرية ومشروعات الإقصاء والتهميش .. فنحن نحارب الفكر الفلاني ، لكونه في نظرنا من الباطل الذي يجب محاربته .. وهكذا يتم قمع فكر الآخر ، تحت عناوين ويافطات ، لا تمت بصلة إلى المعرفة والثقافة والفكر..

فلا يمكن الدفاع عن الحق بالباطل ، ومن يلجأ للدفاع عن حقه وفكره ، بأساليب ووسائل باطلة ، فهو يشوه فكره ، ويحرمه من حيويته وفعاليته..

فالجدال بغير التي هي أحسن ، لا يفضي إلا إلى المزيد من الجحود والبعد عن الفكر الذي تدافع عنه بوسائل لا تنسجم وطبيعة الفكر الذي تحمل .. فالإنسان الذي لا يمتلك الثقافة والعلم الواسع ، فإنه يدافع عن قناعاته بطريقة تضر بها حاضرا ومستقبلا .. فالأفكار لا تقمع ، والقناعات لا تصادَر ، مهما كانت قناعتنا بها .. ومن يقمع فكر الآخرين لأي اعتبار كان ، فإنه يحوله إلى فكر مظلوم ومضطهد ، سيتعاطف معه الناس وسيدافعون عنه بوسائلهم المتاحة..

لهذا فإننا نعتقد أننا نعطي للفكرة الخطأ قوتها حينما نمنعها من حريتها ، ونمارس بحقها عمليات القمع والحظر والمنع..

فالأفكار لا تمنع وتقمع ، وإنما تناقش بالأساليب العلمية والموضوعية ، ويتم الحوار معها بعيدا عن نزعة الإلغاء والمنع..

وكما يقول أحد العلماء :(أعط الحرية للباطل تحجمه ، وأعط الحرية للضلال تحاصره ، لأن الباطل عندما يتحرك في ساحة من الساحات ، فإن هناك أكثر من فكر يواجهه ، ويمنعه من أن يفرض نفسه على المشاعر الحميمة للناس ، فيكون مجرد فكر ، قد يقبله الآخرون وقد لا يقبلونه ، ولكن إذا اضطهدته ، ومنعت الناس أن يقرأوه ، ولاحقت الذين يلتزمونه بشكل أو بآخر ، فإن معنى ذلك أن الباطل سوف يأخذ معنى الشهادة ،وسيكون "الفكر الشهيد" الذي لا يحمل أية قداسة للشهادة ، لأن الناس يتعاطفون مع المضطهدين سواء مع الفكر المضطهد ، أو مع الحب المضطهد ، أو مع العاطفة المضطهدة.

إنني أتصور أن الإنسان الذي يملك قوة الانتماء لفكره ، هو إنسان لا يخاف من الفكر الآخر .. لأن الذين يخافون من الفكر الآخر ، هم الذين لا يثقون بأفكارهم ، وهم الذين لا يستطيعون أن يدافعوا عنها ..لذلك ، لينطلق كل إنسان ليدافع عن فكره في مواجهة الفكر الآخر ، ولن تكون النتيجة سلبية لصاحب الفكر في هذا المجال..

ودائما الفكر الضعيف هو الذي يحتاج إلى ممارسة الظلم والعسف تجاه الفكر المقابل .. أما الفكر القوي فهو لا يخاف من الحرية والحوار ، ونصاعته ومتانته ، لا تبرز إلا في ظل الحرية التي تتناقش فيها الأفكار بحرية ، وتتحاور فيها الثقافات بدون تعسف وافتئات..

فالفكر القوي يصل إلى كل الساحات من خلال غناه وثرائه ، لا من خلال وسائل المنع والقمع والحظر .. والفكر الضعيف هو وحده ، الذي يحتاج إلى القمع والقوة ، لفرض قناعاته على الآخرين .. لهذا كله فإننا نرى أن التعامل مع الفكر الآخر ، ينبغي أن ينطلق من أساس الحرية ، وحقه في التعبير عن نفسه وقناعاته في ظل القانون .. وإن عمليات المنع والحظر ، هي مضادة للحرية الفكرية وطبيعة الاشتغال الثقافي والعقلي..

فللفكر الآخر حقه الطبيعي في التعريف بنفسه ، وبيان متبنياته ، وللآخرين حق النقد والمناقشة والتقويم والتفكيك..

فالقيم الحاكمة بين الأفكار وأهلها ، هي قيم الحرية والاحترام والنقد والتمحيص..

أما المنع والقمع والحظر ، فإنها ممارسات ، تميت الحياة الفكرية والثقافية ، وتؤدي إلى غرس بذور أمراض خطيرة ومزمنة في حياتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية..

ومن الضروري في هذا الإطار ، أن نتجاوز حالة الرهاب التي قد تصيبنا أو تصيب بعض مكوناتنا من الفكر الآخر ووسائطه الثقافية المختلفة .. فالرهاب من الفكر الآخر ، لا ينتج إلا منطق المنع والإقصاء وإطلاق الحروب على الفكر الآخر .. أما الحرية والانفتاح والتواصل ، مع الفكر الآخر ، فهي تثري الساحة ، وتهذب الأفكار وتطورها ، وتحول دون عسكرة الحياة الثقافية والعلمية..

فالفكر الآخر لا يُخاف منه ، وإنما ينبغي الحوار معه ، والانفتاح على قضاياه ، والتواصل مع مبانيه ومرتكزاته ، حتى نتمكن من استيعابه والحؤول دون تطرفه واندفاعه نحو الدهاليز المظلمة ، التي تحوله من فكر إلى حقائق بشرية ، تمارس التشدد والتطرف على قاعدة أن أفكارها لم يسمح لها بالوجود بالوسائل السلمية والحضارية..

فلكي لا ينزلق المجتمع صوب التطرف ، نحن أحوج ما نكون إلى قيمة الانفتاح والحوار مع الفكر الآخر بعيدا عن الرهاب ونزعات الإقصاء والنبذ..

كثيرة هي الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الصدام والعنف والصراع في التاريخ الإنساني. إذ أن المشهد الإنساني بكل حقبه ومراحله عاش حالة من الصدام بين أممه وشعوبه أو في داخل هذه الأمم والشعوب. ولقد لخص أحد المفكرين الوجود الإنساني بقوله: أنه بالإمكان ومن خلال الاستقراء الموضوعي لهذا الواقع المتأصل انتزاع المعادلة الصعبة والموغلة في الحقيقة في آن، وهي أن الوجود يعادل دائماً نفي الآخر أياً كان هذا الآخر بشر أو حجر أو حياة. ولعل السبب الحقيقي الذي يقود إلى سيادة هذه المعادلة البشرية عبر التاريخ، يعود إلى طبيعة المصالح وتناقضاتها التي تراها المجموعات البشرية حافزاً لتدمير الآخر وإلغاء خصوصيته وإلغائه من الوجود. ويتغذى هذا السبب باستمرار من منظومة فكرية تغرس الاعتقاد لدى المؤمنين بها بأنها تحتكر الحقيقة الوجودية وحدها وتنكر على الآخرين ما عندهم من فكر ومصالح وقناعات.

لذلك نجد أن التاريخ الإنساني مليء بمشهد الحروب والنزاعات والصدامات المفتوحة على كل الاحتمالات، والتي تتغذى من خلال ذهنية العدوان وثقافة إلغاء الآخر كوسيلة لضمان مصالح الذات. بمعنى أن الإنسان الفرد والمجتمع ومن خلال تلك الذهنية والثقافية، يرى أن السبيل الوحيد لضمان مصالح الذات والحفاظ على مكتسبات الأنا، هو النبذ والإقصاء والإلغاء. فذهنية العدوان تؤسس إلى خيار اجتماعي - ثقافي، لا يرى وسيلة للحفاظ على مصالح الذات إلا لإلغاء الآخرين وسفك دمائهم.

ولكن ومن خلال هذه السبيل، فإن التاريخ الإنساني يعلمنا أن إلغاء الآخر ونبذه، لا يحافظ على مصالح الذات ومكتسباتها، وإنما يدخل الجميع في دورة متواصلة من العنف لا تنتهي أو تتوقف إلا بتدمير الذات والآخر. وعليه نستطيع القول، ومن خلال تجارب الإنسان في هذا الوجود أن إلغاء الآخر لا يحافظ على مصالح الذات، وأن ممارسة العنف والقوة العارية تجاه المختلفين والمغايرين لا ينهي الاختلاف والمغايرة، وإنما يمدها بكل أسباب وشروط التمسك بالذات وقناعاتها وخصوصياتها. لهذا كله نشعر بأهمية أن نؤسس ونبلور رؤية حضارية في طبيعة التعامل مع الآخر، حتى لا ننكر أخطاء التاريخ، أو نؤسس لواقع حروب وصدامات مدمرة لواقعنا الاجتماعي والإنساني.

ولعلنا لا نجانب الصواب حين القول: أن الآية القرآنية التي تقول {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير}.. (الحجرات، الآية 13). هي التي تبلور نمط العلاقة الحضارية مع الآخر.

فالآية تقرر في بداية الأمر، أن الاختلاف شأن طبيعي وجبلة إنسانية وناموس كوني، وهو موجود وراسخ في حياة الإنسان وفي عصوره المديدة. وبالتالي فإن هذه الآية الكريمة، لا تطلق حكماً قيمياً وسلبياً على هذا الاختلاف اللصيق بحياة الإنسان والأمم الشعوب، وإنما تعتبره حافزاً رئيسياً لأن ينطلق الناس منه لبناء علاقاتهم وتواصلهم على قاعدة التعارف.. وقد قال الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور) في تفسيره (التحرير والتنوير): وجملة {إن أكرمكم عند الله أتقاكم} مستأنفة استئنافاً ابتدائياً وإنما أخرت في النظم عن جملة إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، لتكون تلك الجملة السابقة كالتوطئة لهذه وتنزل منها منزلة المقدمة لأنهم لما تساووا في أصل الخلقة من أب واحد وأم واحدة كان الشأن أن لا يفضل بعضهم بعضاً إلا بالكمال النفساني وهو الكمال الذي يرضاه الله لهم والذي جعل التقوى وسيلته. ولذلك ناط التفاضل في الكرم بـ(عند الله) إذ لا اعتداد بكرم لا يعبأ الله به.

ومقولة التعارف هنا تؤسس للحقائق والمنهجيات التالية:

-1الاعتراف بالآخر، حيث أنه لا يمكن أن تنطلق في مشروع التعارف مع الآخرين بدون الاعتراف بوجودهم وآرائهم وأفكارهم. فالتعارف يقتضي الاعتراف أن في الوجود أو المجتمع أو الوطن آخرين.

وهذا الاعتراف هو الذي يقود إلى مشروع التعارف على أسس واضحة ومثمرة.

-2توفر الاستعداد النفسي والاجتماعي والأخلاقي لبناء علاقة تعارف متواصلة مع الآخرين. فالنص القرآني الذي يحث إلى نسج معارف وعلاقات بين القبائل والشعوب يوفر لنا إمكانية القول، أن التعارف مع الآخرين هو مشروع مفتوح على كل المبادرات والخطوات الإنسانية النبيلة، والتي تتغذى باستمرار مع وجود استعداد نفسي وأخلاقي واجتماعي عند جميع الأطراف لبناء علاقة تواصل مستديمة تفسح المجال لبناء علاقة سوية وسليمة بين جميع الأطراف والمكونات.

والتفاضل الذي تؤسس له الآية الكريمة، يتجسد فقط في القيمة التي يحملها كل نوع أو طرف إنساني.

فالأفضلية عند الباري عز وجل هي للأتقى {إن أكرمكم عند الله أتقاكم} وهذه الأفضلية ليست ذاتية وإنما كسبية. بمعنى أن عمل الإنسان وجهده وسعيه وكسبه في الحياة هوالذي يحدد معيار الأفضلية.

والتعارف هنا ليس محصوراً بين الأتقياء، وإنما هو مع كل الشعوب والقبائل .والآية تضع التعارف بكل شروطه ومستلزماته، هو الصيغة الأفعل لتلاقي المجموعات الإنسانية.

-3إن التعارف في مضمونه وآفاقه، ينطوي على دعوة عميقة وجوهرية لمعرفة الآخر من خلال استكشافه وولوج منظوماته وقراءته كما هو، بعيداً عن الذاتية التي تسقط على هذا الآخر عصبيتها الاجتماعية والفكرية. وهذا يقتضي الحوار المتواصل والمستديم بين جميع الأطراف والمكونات، حتى يتسنى للجميع المعرفة المتبادلة واكتشاف الآخر بعيداً عن المسبقات والقناعات الجاهزة. فالحوار هو الإطار الأمثل لتتلاقى فيه الأفكار والقناعات وتتقابل وتتواجه، إنما تحت سقف المحبة الذي لا يجعل من تغايرها وافتراقها سبباً في تأسيس تنازعات، بعدد تنوعها. فالحوار الواعي والصادق يؤسس للاحترام الإنساني بمعزل عن الفكر والقناعات الذاتية. وإن الفهم الإنساني للآخر القائم على الحوار والتواصل، هو الذي يحول دون الصدام والتضارب. وإن وعينا (على حد تعبير أحد المفكرين) لقيمة الآخر ولمغايرته، لا يجب أن تكون أبداً دافعاً لنبذه واستبعاده أو احتقاره ومعاداته، لأن التغاير والتمايز هو سنّة الله في الخلق. والتعارف يجب أن يكون الركيزة الأساسية في التعاطي الإنساني المختلف، وهو الرابط في ما بينهم من ضمن منظومة الوشائج الإنسانية، المرتكزة على مبدأ التعايش على قاعدة احترام أفضل تكوين الخليقة الإلهية أي الإنسان. فالتعارف يوفر علينا جميعاً الكثير من النزاعات والصدامات التي لا طائل منها. وبدل أن تصارع من تجهل، تعارف معه لأنك ستجد عنده الكثير من مواطن اللقاء التي تحيل التنوع إلى غنى والتغاير إلى حوافز إضافية لاستكشاف سبل التواصل الجديدة.

والتعارف المتواصل بين مختلف التعبيرات والمكونات، هو الذي يؤكد خيار الاحترام المتبادل، ويجذِّر ويعمق حالة الشفافية في العلاقة بين مكونات المجتمع والأمة. فالعلاقة مع الآخر لا تتشكل من جراء نبذه وتهميشه، وإنما من جراء التعامل الحضاري معه على قاعدة التعارف والتواصل والحوار.

لذلك فإن العلاقة مع الآخر المختلف والمغاير في المنظور الإسلامي، هي علاقة التعارف والاعتراف والاحترام والحوار.

وإن التوجيهات الإسلامية تحثنا على احترام الآخرين في إنسانيتهم وأفكارهم وخياراتهم. وإن التباين في وجهات النظر والأفكار، ينبغي أن لا يقود إلى الاقتتال والنبذ المتبادل، وإنما إلى التعارف والحوار والاحترام. فقد جاء في الحديث الشريف: "المسلم أخو المسلم لا يخذله ولا يحقره بحسب امرىء من الشر أن يحقر أخاه المسلم".. وحث النص القرآني على نبذ سوء الظن والتطاول والسخرية واللمز والنبز والغيبة إذ قال عز من قائل: {يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى

أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون}.. (الحجرات، الاية 11).

وإن المجال الإسلامي اليوم، أحوج ما يكون إلى سيادة ثقافة التعارف والحوار بين كل تعبيراته ومكوناته، وذلك لأن أمن الأوطان واستقرار المجتمعات اليوم مرهون إلى حد بعيد على قدرة هذه المجتمعات على إزالة عناصر التوتر الداخلية وتنظيم العلاقات الداخلية بين مختلف المكونات وسيادة ثقافة التسامح والحوار. بدون ذلك سيبقى المجال الإسلامي بأسره عرضة للكثير من الأزمات والتوترات.

وعليه فإن العلاقة الإيجابية والحضارية مع الآخر المختلف في الدائرة الفكرية أو الوطنية أو السياسية، هي أحد مداخل الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجالين الوطني والقومي.

فالتحديات الكبرى التي تواجهنا جميعاً، بحاجة إلى فكر جديد يحترم الآخر ويؤسس الظروف والمناخات المناسبة للتعارف والتواصل بين مختلف التعبيرات والمكونات.. فالآخر ليس شيطاناً، والذات ليست منزهة من الأخطار والثغرات. لذلك فإن المطلوب هو تطوير علاقتنا بالآخر المختلف وذلك لأنه مرآة ذواتنا. حيث أننا لا يمكن أن نستكشف جوهر ذواتنا إلا من خلال معرفة الآخر. فهو بوابة اكتشاف جوهر ذاتنا. فالآخر وفق هذا المنظور هو ضرورة مجتمعية ومستقبلية لذواتنا. وإن المطلوب هو الانعتاق من نرجسيتنا والتحرر من هواجسنا ومخاوفنا، وننطلق في مشروع علاقة إيجابية وحضارية مع الآخر المختلف سواء في الدائرة الوطنية أو القومية أو الإنسانية.

فلتتسع صدورنا للآخر، وفكرنا للمغاير، وثقافتنا للمختلف، وذلك من أجل بناء علاقة سليمة وسوية بين الذات والآخر على قاعدة العدالة والمساواة والاحترام المتبادل. وإن الوفاء للقيم الإسلامية والإنسانية - بصرف النظر عن مزاجنا وأهوائنا وعاداتنا - يقتضي صياغة علاقتنا مع المختلف على قاعدة العدالة والحوار والتواصل. إذ قال تعالى {ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون} (سورة المائدة، الآية 8).

فالعلاقة مع الآخر ينبغي أن تنطلق من مفهوم العدل وتستهدفه في آن واحد. فمقتضيات العدل هي التي تدفعنا إلى صياغة علاقة إيجابية وحسنة وحضارية مع الآخرين. كما أن هذه العلاقة تتحرك في مفرداتها وآفاقها باتجاه تجسيد قيم العدل في الواقع الاجتماعي والإنساني. ولا بد أن ندرك أن المفهوم الذي أرسى دعائمه الدين الإسلامي ليس خاصاً بفئة أو شريحة دون أخرى، وإنما هو للإنسان بصرف النظر عن أفكاره وآرائه. لذلك من الضروري أن لا نحمل في نفوسنا أو عقولنا عقدة من الآخرين أو تجاههم، ونعمل على أن تكون علاقتنا مع الآخرين وفق مقتضيات ومتطلبات القيم الإسلامية الخالدة، وبعيداً عن الأحن والانحلال والتراكمات التاريخية السيئة. فالإسلام بكل تشريعاته ونظمه دعوة لكي يعيش الإنسان إنسانيته مع نفسه ومع الآخرين.

والعلاقة مع الآخر المختلف، ينبغي أن تكون تعبيراً أميناً عن عدل الإسلام وإنسانيته.

تحقيق المعاني الجوهرية لمفهوم المواطنة في فضائنا السياسي والثقافي والاجتماعي ليس أمراً سهلاً ويسيراً، بل يتطلب جهوداً نوعية على مختلف المستويات ومن جميع الشرائح والفئات في المجتمع والوطن.

ربما يتساءل كثيرون من مختلف المواقع عن جدوى الحوار وضرورته بين المذاهب الإسلامية في المملكة العربية السعودية، في هذا الوقت بالذات الذي تتزايد فيه صور الشحن الطائفي والاصطفافات المذهبية في المنطقة كلها. ولعل بعض هذه التساؤلات تنطلق من خلفية ضغط الواقع الطائفي في الأمة عليهم. فهؤلاء لا يعارضون مبدأ الحوار، ولا يستنكفون من حيثياته ومتطلباته، ولكنهم يرون بأم اعينهم الكثير من الصور الواقعية السيئة، التي تضغط على تفكيرهم وحياتهم، بحيث لا يروا في هذا الحوار رافعة حقيقية وخطوة نوعية في سبيل الخروج من نفق المكابدات الطائفية.

وعلى كل حال نحن نقول: مهما كان الواقع سيئاً على هذا الصعيد فإننا جميعاً بحاجة الى ان نتحاور مع بعضنا البعض. ليس حوارطرشان ،وانما حواراً حراً وموضوعياً ولايستهدف الانتقال المذهبي من موقع لآخر، وانما يستهدف تنمية الجوامع المشتركة وخلق المعرفة العميقة ببعضنا البعض وصياغة وثيقة للتفاهم والتلاقي على قاعدة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، وليس بمستغرب ان يخرج من رحم هذا الواقع المرير الذي نعيشه على اكثر من صعيد، وليد وطني طموح ورائع من قبيل حوار المذاهب الإسلامية في المملكة.

هذا الوليد الذي يتطلع ان يكون الحوار هو بداية وخطوة اولى في مشروع الوحدة والتلاقي والتفاهم. ومهما كان الواقع العربي والإسلامي سيئاً ومشحوناً بالاقاويل والممارسات الطائفية، فإننا بحاجة الى مشعل نور، يتجمع حوله كل الوحدويين المؤمنين بأهمية التلاقي والتفاهم، ونبذ كل اشكال المماحكات والسجالات الطائفية.

والحوار الذي نتطلع اليه في داخل وطننا وفي عموم الامة، هو الذي يتجاوز نمط السجالات المذهبية والتراشق بالاتهام والاتهام المضاد، الى خلق مساحات وآليات للتعايش والتبادل على نحو ايجابي وبناء.

ومن الضروري ان ندرك جميعاً، ومن مختلف مواقعنا المذهبية والفكرية والاجتماعية، ان الركام التاريخي لا يمكن ضبطه وتنقيته من الشوائب والتأثيرات السلبية، الا بالمزيد من الوعي والعمل المستديم لتفكيك العقليات والثقافات التي تغذي الشحن الطائفي المقيت بين المسلمين. وان وجود ظواهر وممارسات طائفية معاصرة، ينبغي الا يدفعنا الى الاصطفافات الطائفية، وانما ينبغي ان يدفع للعمل من اجل خلق الحقائق الوحدوية، التي تعطل مفعول تلك الممارسات الطائفية البغيضة فالممارسات الطائفية مهما كان مطلقها والقائم عليها وبها، هي مدانة ومستنكرة، وينبغي الوقوف في وجهها بحزم.

ونحن هنا لا نمتلك علاجاً سحرياً للمشكلة الطائفية في الأمة، وان ما نود ان نؤكد عليه هو النقاط التالية:

-1ان انهاء مظاهر وحالات التمييز الطائفي وبث الكراهية والبغضاء بين اتباع المذاهب الإسلامية في الواقع المعاصر يتطلب العمل على تجديد رؤيتنا وفهمنا الى المقولات التي كتبها علماء كبار من مختلف الطوائف في ظل ظروف واوضاع خاصة، والتي فهم منها بشكل او بآخر تسويغ هذه

الممارسات الشائنة. وذلك لأنه من دون تسليط الضوء على هذه المقولات، وتفكيك الافهام السوداء المتعلقة بها، فإن هذه الممارسات ستستمر بالبروز.

ف«تبدو الحاجة ماسة الى تسليط الضوء على النصوص/المراجع التي يتمرس وراءها كل فريق، في شن حربه الرمزية (أو الفعلية) ضد الآخر، عبر اطلاق تهم التكفير او التبديع والتحريف، وهكذا، يدان الآخر او يضطهد، لمجرد الاسم الذي يحمله، سني او شيعي او مسلم او مسيحي او يهودي، الخ.. وذلك من دون التعرف الى سيرته وعمله، بل هو يدان في بعض النصوص ولو كان من اهل العمل الصالح. نحن هنا إزاء نصوص هي اثر من آثار حروبنا الرمزية في بربريتها الدينية او المذهبية، لا شبه لها سوى ما تخلفه الحروب الوحشية من الآثار الهمجية في اجساد البشر او في معالم الحضارة والعمران. هذه النصوص الفضائح هي اخطر من اسلحة الدمار الشامل، اذ هي التي تقيم سدوداً منيعة من الحقد والبغض بين اتباع الطوائف، بقدر ما تسهم في صنع ذاكرتهم العدائية الموتورة. هنا مكمن الداء الذي ينبغي اخضاعه لمبضع التشريح والتحليل لاستئصال الجرثومة التي عششت طويلاً في النفوس، لكي تخرب العقول وتحول الهويات الى محميات عنصرية بأسمائها ورموزها وطقوسها واحكامها وفتاواها.

ولذا، فإن محاولات التقريب والحوار محكوم عليها بالفشل ما دامت مفردات الشرك والكفر او البدعة والضلالة تشكل صلب العقيدة والعدسة التي من خلالها يرى الواحد الى غيره، لكي يدينه وينزه نفسه.(1)«

لهذا وفي هذا السياق، نحن بحاجة الى الحفر المعرفي والتاريخي في كل المقولات التي تغذي بشكل مباشر او غير مباشر حالة العداء والكراهية بين اتباع المذاهب الاسلامية، وان شمس الحرية والعدالة لن تشرق في مجتمعاتنا الا بصياغة العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع الواحد، بحيث تقوم العلاقة على اسس الاعتراف المتبادل والتعاون والاحترام العميق لبعضنا البعض.

و«المجدي الآن نقد الذات على النحو الذي يؤدي الى ان يتحول الواحد عما هو عليه، بكسر نرجسيته والزحزحة عن مركزيته الطاردة لما عداه. هذا هو المتاح، معرفياً وعملياً، اذا شئنا الا تظل مسألة التقريب او الحوار تعالج معالجات عقيمة وغير مجدية. فالحوار بين السنة والشيعة، او بين الإسلام والمسيحية، وكما تشهد التجربة اللبنانية، يحتاج الى اعادة تأهيل، وبناء، في كل ما يتعلق بسياسة الحقيقة والهوية، وطريقة ادارة الشريعة والعقيدة، بحيث يكف الواحد عن الاعتقاد بأنه مالك الحقيقة ومحتكر الشرعية، أو بانه ممثل الاستقامة.

ونجاحنا على صعيد الحوار المذهبي مرهون بقدرتنا جميعاً على اخراج انفسنا والمجتمع من المماحكات والسجالات المذهبية، والعمل على توسيع مساحات التعايش والتواصل والشراكة في مختلف شؤون الوطن والمجتمع. فهذه المساحات ومتوالياتها وتأثيراتها وفضاءاتها العامة، هي التي تذلل الكثير من العقبات، وتسهل شروط التقريب والتفاهم، وتزيل من الطريق كل ما يحول دون التلاقي والتعاون.

ولا بد ان يتذكر الجميع ان بث الكراهية تجاه المختلف والمغاير لا يزيد الذات قوة بل يعريها من العديد من القيم والمضامين الانسانية. كما ان الخوف من الآخر والنفور منه لا يحصن الذات ولا يبقيها بعيداً عن المخاطر والتحديات. بل التواصل والانفتاح وتوسيع المساحات المشتركة بين مختلف التعبيرات والمكونات هو السبيل الذي يضمن حقوق الذات وحقوق الآخرين، ويجنب الجميع مخاطر الفتنة والاحتراب الداخلي.

-2ضرورة فك الارتباط بين الاختلافات المذهبية - بكل مستوياتها ودوائرها- وحقوق الإنسان وضرورة صيانتها ومنع التعدي عليها. فالاختلافات مهما كان حجمها وشكلها وعمقها لاتبرر لأي أحد أن يتعدى على حقوق الآخرين ويمارس بحقهم صنوف التهميش والتمييز. فحقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصانة من قبلنا جميعاً، بصرف النظر على مدى قناعتنا أو قبولنا للأفكار أو العقائد التي

يتبناها الطرف الآخر. لنا حق الحوار والمعرفة والنصيحة، ولكن علينا واجب الاحترام وصيانة الحقوق والكرامات.

ولعلنا لانبالغ حين نقول: إن الكثير من المشاكل التي تجري بين المسلمين لأسباب مذهبية هي بفعل الدمج التعسفي بين واقع الاختلاف وترجمته إلى سلوك إقصائي - عدواني ضد الآخر المختلف. بينما المبدأ القرآني يؤكد على ضرورة احترام الإنسان بصرف النظر عن عقيدته ومذهبه، إذا لم يمارس عدواناً عليك. يقول تبارك وتعالى: {يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولايجر منكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون}.(3)

فالمطلوب قرآنياً هو أن نلغي من ذواتنا كل النوازع والأفكار والمشاعر المنحرفة تجاه الآخر الذي يختلف معنا دون ممارسة العدوان علينا. فالإيمان يمثل الضمانة الحقيقية التي يقدمها لكل الناس الذين يعيشون في داخله ممن يلتقون معه في العقيدة أو يختلفون معه فيها، فلا مجال - مع الإسلام - للظلم حتى للأعداء. لأن قضية العداوة تخضع لأوضاع ومواقف معينة تفرض نوعاً من السلوك السلبي الذي لايمكن أن يبتعد عن الموازين والقوانين الشرعية التي تعتبر أن للعداوة مساحة لايمكن أن يتعداها الإنسان المؤمن، وهي مساحة الحقوق التي اكتسبها هذا العدو أو ذاك، من خلال المواثيق والمعاهدات، أو من خلال الأحكام الشرعية التي أنزلها الله مما يحترم فيه بعض جوانبه الإنسانية (4).

ولكي نفك الارتباط بين شرعية الاختلاف في الدائرة الإنسانية وصيانة حقوق الإنسان، فالاختلاف لايشرع إلى الامتهان، كما أن التمايز في الدين أو المذهب أو القومية، ليس سبباً لممارسة الظلم والعدوان عليه.

أقول من أجل ضمان حقوق الإنسان في دائرة الاختلاف والتمايز من الضروري ممارسة النقد الواعي لذواتنا. لأننا جميعاً مسؤولون عن الكثير من الأقوال والممارسات التي تعكس بشكل أو آخر قبولنا ولو الضمني بممارسة التمييز أو الإقصاء بحق الإنسان الذي يختلف معنا وتتمايز رؤيته عن رؤيتنا وأفكاره عن أفكارنا. بينما مقتضى العدالة يتطلب خلق مسافة نوعية بين اختلافاتنا - بكل مستوياتها وفضاءاتها - وضرورات صيانة حقوق وكرامة الإنسان.

فكل الأطراف بحاجة إلى أن تفحص نفسها، وتطهرها من كل الأدران والرواسب التي تحملها في الرؤية والموقف من الآخر.

فعلى المستوى الواقعي والجوهري، الجميع يحمل رؤية اصطفائية حول ذاته، وتحقيرية بمستوى من المستويات تجاه الآخر الذي يختلف معه في دائرة من دوائر الانتماء أو الفكر.

ولاخيار أمامنا إذا أردنا السلم الأهلي والعيش المشترك إلا نقد ذواتنا وفحص أفكارنا وتشكيل مجالات وفضاءات للتواصل المستديم مع الآخر. «ولذا فنحن لانتحاور مع الآخر لكي نعرف من المخطئ ومن المصيب، أو من الضال ومن المهتدي، ولانتحاور معه وفقاً لمبدأ التسامح لكي نتنازل له عما نعتقده صواباً عندنا، أو خطأ عنده، بل نتحاور لكي نكسر الحواجز ونتعدى الخطوط الحمر، وعلى نحو يتيح لكل واحد أن يتحول عما هو عليه، لكي يسهم في تحويل الآخر.(5) «

ولكي تضبط الاختلافات المذهبية في الدائرة الاجتماعية ينبغي أن تدار بمنطق وعقلية التواصل والاعتراف المتبادل والشراكة، لابعقلية الاستئثار والاصطفاء والقطيعة.

-3تبقى المواطنة بحقوقها وواجباتها وفضاءاتها العميقة هي الوعاء الذي ينبغي أن نعمل جميعاً لتقويته وتعزيزه. فالانتماءات المذهبية أو القبلية ليست بديلاً عن حضن ووعاء المواطنة. لذلك فإن الحوار والتفاعل المذهبي في مختلف الدوائر من الضروري أن يتجه بكل قضاياه وعناوينه لتعميق خيار المواطنة والانتماء الوطني.

إننا ندعو إلى أن يحترم كل إنسان خصوصياته الثقافية والمذهبية، ولكن ليس من أجل العزلة والانكفاء والانحباس في هذا الإطار، وإنما من أجل أن تتوافر كل الظروف والشروط التي تسمح لكل الخصوصيات لكي تمارس دورها في إغناء مفهوم المواطنة وتعزيز وحدة الوطن وعزته.

فالتعددية لاتعني بأي حال من الأحوال تشريع الفوضى أو غياب الجوامع المشتركة بين التعدديات والتنوعات الموجودة في الإطار الواحد. لهذا فإننا في الوقت الذي ندعو كل الخصوصيات أن تشعر بذاتها، وتمارس شعائرها، في الوقت ذاته نحذر من العزلة وخلق الكانتونات الخاصة والضيقة في الوطن الواحد. فنحن مع الحرية التي ينبغي أن تمنح للانتماءات المذهبية، ولكن في الوقت ذاته مع تفعيل دور المواطنة وتنمية حقائقها ومتطلباتها في الفضاء الاجتماعي والثقافي.

فالمواطنة بما تعني من حقوق وواجبات، والتزام ومسؤوليات، ومضامين دستورية وسياسية، هي الوعاء الذي يجب أن تتفاعل فيه كل الخصوصيات والانتماءات. والأوطان دائماً لاتبنى بتنمية الأحقاد والممارسات الطائفية البغيضة، بل بالوئام والتلاقي وتجاوز كل مايعكر صفة العلاقة السليمة بين مختلف المكونات والتعبيرات.

إن تحقيق المعاني الجوهرية لمفهوم المواطنة في فضائنا السياسي والثقافي والاجتماعي ليس أمراً سهلاً ويسيراً، بل يتطلب جهوداً نوعية على مختلف المستويات ومن جميع الشرائح والفئات في المجتمع والوطن.

-4إن العلاقة الإيجابية مع الآخر المذهبي هي بحاجة بشكل دائم إلى ثقافة تسند هذا الخيار وتعززه، وتوضح لمختلف شرائح المجتمع أهمية هذا الخيار ودوره الحقيقي في تكريس الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومقاومة كل المخاطر التي تستهدف استقرارنا ووحدتنا. فالعلاقات الإيجابية بين أهل المذاهب الإسلامية ليست وصفة جاهزة، ولاتنجز على الصعيد الواقعي بمقولة هنا أو خطاب هناك فحسب، بل هي تتطلب ثقافة ورؤية عميقة واستراتيجية واضحة المعالم، نتجاوز من خلالها كل إكراهات الواقع، وتحول دون أن نتأثر بأحداث التاريخ والواقع المعاصر واضطراباتهما.

لهذا كله ومن أجل العبور نحو الاخر، وتوسيع دائرة التواصل، وتعميق خيار التقارب والتفاهم بين مختلف المكونات والتعبيرات، نحن أحوج مانكون إلى أنشطة توعوية وثقافية متواصلة، مؤسسية وفردية، رسمية وأهلية، تستهدف إغناء مشروع التفاهم والحوارات الإيجابية بين أطياف المجتمع، وتدفع شرائح المجتمع المتعددة نحو المساهمة في تعزيز خيار الانفتاح والتواصل، وتزيل من العقول والنفوس، الكثير من الهواجس والمخاوف التي تحول دون التفاعل الإيجابي مع مشروع التآخي والوحدة بين أهل المذاهب الإسلامية كافة.

وخلاصة الأمر: أن الظروف الحساسة والتحديات الخطيرة التي تواجهنا جميعاً من روافد عديدة، تقتضي منا العمل على تحصين وضعنا الداخلي، بالمزيد من التلاقي والتلاحم وإفشال كل مخططات الفتنة والتشظي التي تستهدفنا وتضرنا جميعاً. ولا ريب أن العبور نحو الآخر الداخلي، وتوطيد العلاقة معه، وإزالة كل رواسب الاحتقان وفتح المجال من قبل كل الأطراف للحوار والتلاقي على أسس ومبادئ تنسجم وثوابتنا جميعاً، وتجيب على كل التحديات التي تواجهنا وتبلور الرؤية نحو المقصد والمستقبل الذي ننشده جميعاً ونتطلع إليه.

وتبقى الوحدة الوطنية هي خيارنا الدائم والثابت، والذي من الأهمية ان نعمل على ترسيخ اسسه وتجاوز كل ما يشوهه وتعزيز كل فرصه ومجالاته. وكل هذا بحاجة الى تفاعل خلاق من قبل الجميع، والى مبادرات ثقافية واجتماعية، تعزز هذا النهج وتعمق متطلباته في كل المجالات.

وديناميةالحوار والوحدة والتواصل هي ديناميةالاصرار على تجاوز كل محن الواقع وصعوباته ونماذجه المنحدرة من الصراعات والتوترات والنزاعات، وذلك من اجل بناء رؤية ووقائع للعيش المشترك والتفاعل الخلاق بين مختلف المكونات.

فنحن مع الحوارات المذهبية والتواصل المعرفي والإنساني، مهما كانت ضغوطات الواقع واكراهاته. ووجود وقائع وممارسات طائفية في فضائنا وواقعنا الراهن يحملنا مسؤولية اضافية على هذا الصعيد. فليس المطلوب هو المزيد من الاصطفافات الطائفية وبث الفتنة المذهبية في الوطن والمجتمع، وانما فتح ممكنات ومجالات للحوار والتواصل وتمتين اواصر الوحدة والتعارف بين شركاء الوطن والمصير.

وما يجري في الساحة العراقية من احداث طائفية مقيتة ومدانة من الضروري الا تجرنا الى التمترس المذهبي، والعزلة الاجتماعية عن بعضنا البعض، وانما لا بد ان تزيد من وعينا وادراكنا الى ضرورة الاسراع في خلق مبادرات ومشروعات وطنية، تحصن مجتمعنا من مخاطر الفتنة والانقسام، وتعزز من خيار التفاهم والتلاقي والوحدة بين مختلف شرائح مجتمعنا ومكونات وطننا. وتعالوا جميعاً نشعل شمعة الحوار والتسامح والاعتراف بالآخر أخاً وشريكاً؛ بدل أن نلعن ظلام الفتنة الطائفية وبث الكراهية والحقد بين الناس. فالناس صنفان اما اخ لك في الدين او نظير لك في الخلق.

---

(1)راجع علي حرب، الانسان الادنى - أمراض الدين واعطال الحداثة، ص106، المؤسسة العربية للدراسات 2005.

(3)المائدة، الآية 8.

(4)راجع تفسير من وحي القرآن - المجلد الثالث ص59.

(5)راجع علي حرب، مصدر سابق، ص243.

إننا لا نستطيع أن نعيش وحدنا، وبدون الحوار والانفتاح والتواصل ستبقى الحواجز قائمة، والجفاء متواصلا، وسوء الظن هو السائد.

من البدهي القول: إن الدين الإسلامي يملك تصوراً ورؤية شاملة عن الوجود كله. عن الإنسان والطبيعة، وعن دخائل النفس ووقائع الحياة. وعليه فإن الإسلام صاغ وعياً جديداً لأبنائه تجاه ذواتهم وتجاه علاقتهم بالآخر والطبيعة. والوعي الجديد الذي صاغه الإسلام لطبيعة العلاقة بين الذات والآخر، هو الذي ساهم إلى حد بعيد في دخول كثير من الناس في صدر الإسلام الدين الجديد، وهو الذي نظم العلاقة الداخلية بين المسلمين بمختلف مكوناتهم ومشاربهم.

من هنا فإننا لا نستطيع على المستويين القيمي والتاريخي (الواقعي) فهم الذات وسبر أغوارها، إلا بفهم الآخر. وذلك لأنه مرآة الذات، ولا وجود للذات إلا بوجود الآخر، ولا علاقة سوية مع الذات، إلا بصياغة علاقة سوية وإيجابية مع الآخر.

والرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم لم يكن خاصاً لفئة أو شريحة أو منطقة، بل هو للناس جميعاً بكل تنوعاتهم وألوانهم ومناطقهم. يقول الله تبارك وتعالى: {قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون} (الأعراف، الآية 158). وهو بحسب الخطاب القرآني مرسول إلى الناس كافة {بشيراً ونذيراً} (سبأ، الآية 28).

و«يحتوي هذا التصور الشمولي إدراكاً قوياً للاختلاف، بين الكائنات والأجناس، واللغات والعقائد، فهناك اختلاف بين الذكر والأنثى، بين الألوان واللغات، وبين الكافرين والمؤمنين، لكن قاعدة التفاعل والتذاوت هي الحجر الأساس في الاجتماع البشري، وهي التي تحدد هذا التصور والتذاوت، في التصور القرآني تعارف وترابط تسندهما معايير وضوابط أخلاقية تأتي التقوى في طليعتها». (ندوة الإسلام وحوار الحضارات، الرياض 17 - 20/ مارس 2002م - دراسة الإسلام والعالم - مرتكزات التصور الإسلامي للآخر، محمد نور الدين أفايه).

فالرؤية الإسلامية للآخر، تتحدد على أساس وحدة الانتماء الإنساني بكل ما يحمل هذا الانتماء من مشتركات وجوامع، وعلى قاعدة الاختلاف والتمايز في اللون أو اللسان أو الدين أو المجتمع. ولكن هذا التمايز ووفق الرؤية الإسلامية، لا يقود إلى الجفاء والتباعد والنزاع، بل إلى التواصل والتعارف، ونبذ كل ما يضر بذلك على الصعد كافة.

فالانتماء الإنساني الواحد، لا يعني إننا نسخة طبق الأصل من الآخر، وإنما هناك تمايزات ذاتية ومكتسبة، ولكن هذه التمايزات، لا تشرع للقطيعة والنزاع والصراع، بل إلى التعارف. يقول تبارك وتعالى: {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير}. (الحجرات، الآية 13).

»والتعارف يحصل طبقة بعد طبقة متدرجاً إلى الأعلى، فالعائلة الواحدة متعارفون، والعشيرة متعارفون من عائلات إذ لا يخلون عن انتساب ومصاهرة، وهكذا تتعارف العشائر مع البطون والبطون مع العمائر، والعمائر مع القبائل، والقبائل مع الشعوب لأن كل درجة تأتلف من مجموع الدرجات التي دونها فكان هذا التقسيم الذي ألهمهم الله إياه نظاماً محكماً لربط أواصرهم دون مشقة

ولا تعذر فإن تسهيل حصول العمل بين عدد واسع الانتشار يكون بتجزئة تحصيله بين العدد القليل ثم يبث عمله بين طوائف من ذلك العدد القليل ثم بينه وبين جماعات أكثر.

وهكذا حتى يعم أمة أو يعم الناس كلهم وما انتشرت الحضارات المماثلة بين البشر إلا بهذا الناموس الحكيم». (الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، المجلد الثاني عشر، ص259).

والتنوع الموجود في الفضاء الإنساني، يضفي على الحياة الإنسانية لو أحسنا إدارته روعة وجمالاً. «فالناس اختلفوا ليمارس كل دوره بحرية ولتتنامى تجربة البشرية عبر تنوعها، ولكي يغني كل فريق تجارب غيرهم بما اكتشفه من تجارب. وبالتالي ليتعارفوا. بلى إن ذات الحكمة التي شرعت الأسرة من أجلها قائمة في بناء الوحدات الاجتماعية الأخرى كالعشيرة والقبيلة والشعب.

وهذه البصيرة تهدينا:

أولاً: إلى مشروعية هذه التقسيمات الطبيعية وأنها - في الأساس - نافعة، وعلينا أن نعيدها إلى طهرها، بعيداً عن كل ألوان العصبية والتعالي لنجني ثمارها الطيبة. وهذا ما يدعوا إليه الإسلام كما جاء في النصوص الدينية من ضرورة صلة الرحم والتواصل مع العشيرة. جاء في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا يدخل الجنة قاطع رحم. وقال: لما أسري بي إلى السماء رأيت رحماً متعلقة بالعرش تشكو رحماً إلى ربها، فقلت لها: كم بينك وبينها من أب، فقال: نلتقي في أربعين أباً.

وجاء في رواية مأثورة أنه خطب في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: لا يستغني الرجل وإن كان ذا مال وولد عن عشيرته، وعن مداراتهم وكرامتهم ودفاعهم عنه بأيديهم وألسنتهم، هم أعظم الناس حياطة له من ورائه، وألمهم لشعثه، وأعظمهم عليه حنواً، إن أصابته مصيبة، أو نزل به يوماً بعض مكاره الأمور، ومن يقبض يده عن عشيرته، فإنما يقبض عنهم يداً واحدة، وتقبض عنه منهم أيد كثيرة، ومن محض عشيرته صدق المودة، وبسط عليهم يده بالمعروف إذا وجده ابتغاء وجه الله، أخلف الله له ما أنفق في دنياه، وضاعف له الأجر في آخرته.

ثانياً: إن التعارف بين الناس واحد من أهم مقاصد الشريعة الغراء، لماذا؟ لولا معرفة الناس لما اكتملت حكمة الابتلاء في الخلق أوتدري لماذا؟ لأن الابتلاء لا يتم إلا بالحرية والمسؤولية، فلو اختلط الناس ببعضهم كيف يميز الصالح فيثاب عن المجرم فيعاقب؟ أم كيف تتراكم مكاسب المحسنين وتحصن من أن يسرفها الكسالى والمجرمون؟ كلا. لا بد أن يميز الناس بعضهم عن بعض تمييزاً كافياً ليأخذ كل ذي حق حقه، فيشجعه ذلك على المزيد من العطاء، ويأخذ التنافس دوره في دفع عجلة الحياة قدماً إلى الأمام.

ثالثاً: إن حكمة الاختلاف هي التكامل - بعد التنافس على الخيرات - وليس الصراع والتطاحن، وقد قال ربنا سبحانه: {وتعاونوا على البر والتقوى} ومن دون التعارف كيف يتم التعاون، إن على الناس أن يكتشفوا إمكانات بعضهم بعضاً ليتبادلوا الخيرات، أما إذا تقوقعت كل طائفة في حدودها الجغرافية أو الاجتماعية ولم يتعارفوا فكيف يمكن التعاون بينهم.

ولعل هذه البصيرة تهدينا إلى أهمية التعارف بين الشعوب في عصرنا الراهن» (السيد محمد تقي المدرسي، تفسير من هدي القرآن، المجلد الثالث عشر، ص435).

وعليه فإن العلاقة مع الآخر، تتحدد وفق الرؤية الإسلامية من خلال القواعد التالية:

-1الانتماء الإنساني الواحد.

-2الاختلافات والتمايزات البشرية على صعيد الدين أو اللسان أو القوم أو المجتمع.

- 3التواصل والتعارف.

فهذه القواعد بكل مضمونها القيمي والأخلاقي والاجتماعي، هي التي تحدد طبيعة العلاقةوشكلها بين الذات والآخر.

وأية علاقة بين الأنا والآخر بعيدة عن هذه القواعد والمضامين، فإنها لا تنسجم ورؤية الإسلام الإنسانية والحضارية.

والنص القرآني فيه كثير من الآيات التي تحث على صياغة العلاقة مع المختلف والمغاير على قاعدة تنمية المشتركات والاحترام الإنساني المتبادل ونبذ الإكراه بكل أشكاله.

إذ يقول عزَّ من قائل: {لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم} (البقرة، الآية 256).

والحوار بين الناس ينبغي أن يكون بالتي هي أحسن والالتزام بكل مقتضيات العدالة، وذلك لأن الباري عزَّ وجلّ يأمر بالعدل والإحسان. قال تعالى: {ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين}. (النحل، الآية 125).

وقال الله تعالى: {ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم} (فصلت، الآية 34).

وهناك أيضاً كثير من الأحاديث الشريفة، التي تؤكد على ضرورة مساواة الآخر بالذات والالتزام بمقتضيات العدالة في العلاقة مع الآخر المختلف والمغاير. فقد جاء في الحديث الشريف: «ما كرهته لنفسك فاكرهه لغيرك، وما أحببته لنفسك فأحبه لأخيك، لتكن عادلاً في حكمك، مقسطاً في عدلك، محباً في السماء، مودوداً في صدور أهل الأرض». يقول الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم: أمرني ربي بمداراة الناس كما أمرني بأداء الفرائض.(

وجاء في الحديث أيضاً: (الاستصلاح للأعداء بحسن المقال وجميل الأفعال أهون من ملاقاتهم ومغالبتهم بمضيض القتال). فالتنوعات الاجتماعية، لا تدار إلا بالمحبة والتسامح والتفاهم والتلاقي. وأية محاولة لإدارة التنوعات الإنسانية، بعيداً عن هذه القيم والمفاهيم، فإن المحصلة هي المزيد من النزاعات والتوترات والحروب.

وعليه فإن الانفتاح على الآخر، والتواصل مع قضاياه وهمومه، من صميم فهمنا وإدراكنا واستيعابنا لقيم الإسلام.

حيث إننا لا نستطيع أن نعيش وحدنا، وبدون الحوار والانفتاح والتواصل ستبقى الحواجز قائمة، والجفاء متواصلاً، وسوء الظن هو السائد.

لذلك فإن مهمتنا الأساس، هي تنقية نفوسنا وفضائنا، من كل الرواسب والشوائب التي تحول دون التواصل والتعارف بين مكونات المجتمع الواحد.

بدون الدخول في مضاربات إيديولوجية وفكرية مختلفة نقول إن الممارسة النظرية التي يقوم بها الباحثون والمفكرون العرب والمسلمون، من الضروري أن تنطلق من أرضية صلبة وليست معادية إلى تاريخنا وخصائصنا الحضارية، حتى تؤدي هذه الممارسة النظرية، دورها في التجديد الحضاري لعالم العرب والمسلمين.

وبطبيعة الحال فإن بلورة منهجية، ذات معالم واضحة وعناصر علمية، للممارسة النظرية المستقلة، عملية شاقة، وتحتاج إلى تضافر جميع الجهود الفردية والمؤسسية في هذا السبيل.

وهذا في كل الأحوال لا يعني الانحباس في المفاهيم الذاتية وصرف النظر عن انجازات الآخرين ونظرياتهم المكتشفة.

وإنما هذه الانجازات النظرية، بحاجة إلى فحص ودراسة عميقة في محتوياتها وعناصرها النظرية والفلسفية، لعزل ما هو خاص ومحلي في هذا الانجاز عما هو إنساني وعالمي.

وعن طريق كشف العلاقة بين المنجز النظري، وجذورها الفلسفية والعقدية، يتم التفاعل والاستفادة من مكتشفات الآخرين النظرية والعلمية ومثل هذه المفاهيم أو المكونات إذا استخدمناها باعتبارها عالمية (أي عند مستوى عالٍ من التجريد) ستتخذ مضامين خاصة بنا وفق شروط نسقنا النظري المستقل المتأثر بأسئلة واقعنا الاجتماعي الموضوعي، وهذا طبيعي فاستخدامها عندنا أي في مستوى مجتمع - أمة معين هو استخدام لهذه المفاهيم عند مستوى أقل من التجريد، ولذا فإن مضمونها ووزنها النسبي وعلاقاتها المتبادلة في نسقها النظري تختلف كثيراً أو قليلاً عن وضعها في النسق النظري الغربي، "نحو فكر عربي، عادل حسين - ص32."

وهذه العملية التي نطالب بها ونراها ضرورية لعملية التجدد الذاتي، وعلاقة هذه المسألة بنظريات الآخرين واكتشافاتهم العلمية.

هي العملية ذاتها التي استخدمها الغرب إبان انطلاقته التنويرية والصناعية إذ انه انشأ (مستفيداً من انجازات الحضارات الأخرى) نظريات تلائمه، وتجيب على أسئلة واقعه.

وبالتالي فإننا نمارس في إطار مشروع التجدد الذاتي، تطويع المكتشف النظري والعلمي الغربي وفق شروط عمل هذا المنجز في إطار النسق النظري الذاتي، وتبقى مجموعة الأنساق النظرية الإنسانية محل الاستفادة من أجل تعميم نسق نظري مستقل.

والمقصود بمفهوم التجدد الذاتي:

(1ان القيم الذاتية تتضمن كل مبادئ التجدد والتطوير وبالتالي فإننا لسنا بحاجة إلى استعارة قيم التطوير من الأمم الأخرى، وإنما نحن بحاجة إلى إزالة ركام التخلف عن عقولنا وافهامنا، حتى تمارس هذه القيم الذاتية دورها في حفز الهمم، وبعث المقاصد تجاه التجديد والتطوير، وهذه القيم لا تغفل عما حولها، ولكنها تتفاعل وتتمثل حسب منطقها الداخلي.

(2إن التجارب الحضارية الإنسانية تؤكد لنا وبلا موارية أن منجزها الحضاري، لم يتحقق إلا وفق انبثاق وانبعاث من داخل الأمة ومن التطور الطبيعي لمجتمعها.

وان روح الأمة إذا لم تخمد، هي التي تمتلك القدرة اللازمة لعملية الخلق الحضاري، وهذه الروح والقيم التي تشكلها والمحيط الذي يتمحور حولها، هو ما نطلق عليه بالتجدد الذاتي.

ولا شك أن هذه المهمة شاقة، وتحتاج إلى كل الجهود، لكي يتكرس منطق مشروع بناء الأمة في إطار المحددات الموضوعية، وهذا بحاجة إلى توافر محيط ثقافي - اجتماعي مؤات للتجدد الذاتي، عبر ممارسة الحوار وتنشيط التفكير والإبداع وذلك لأن كل شيء قابل للاستيراد والاستنبات والتكييف إلا روح الأمة ومشروعها الحضاري، فما لم تستشعر الأمة الحاجة التاريخية إلى هذا المشروع فإنها لن تحققه لأنه عملية تاريخية غير قابلة للإعارة والاستيراد.

انه "قد يكون العمل دون نظرية عامة أكثر ضماناً من العمل بنظرية متحيزة وخاطئة"، كما يقول مبردال، وذلك لأن العمل وفق نسق نظري متحيز، لا يؤدي إلا إلى المزيد من الابتعاد عن مفهوم التجدد الذاتي، بل يزيد من تبعية الذات وتواكلها على المنجز النظري الأجنبي.

وان مسيرة الممارسة النظرية المستقلة، لا يمكنها أن تتكامل عناصرها وتتجاوز صعابها بدون المحيط الاجتماعي الفعال، الذي لا يتوقف عن الحركة والمساءلة والفعالية في سبيل إبراز المكنون الاجتماعي، وبلورة السياق النظري المستقل.

فلولا حركية المجتمع وفاعليته وإشكالياته النظرية المتتابعة، لما بنى المجتمع الإنساني أي نسق نظري متكامل، يجيب عن أسئلة الواقع، ويبلور مقصد الإنسان فرداً وجماعة.

وليس مقصوداً بالتجدد الذاتي، الشروع في الانعزال عن المنجزات العلمية والنظرية الغربية. وإنما المقصود هو التحرك نحو التعامل مع هذه المنجزات والأنساق الفكرية والنظرية، في إطار ثبات نفسي قادم من خلال وضوح الرؤية النظرية الذاتية، وتواجه امكاناتنا نحو تشكيل بنيتنا الاجتماعية والحضارية على النحو الذي يتفق وتلك الرؤية ومصالحها.

ويبدو أن انجاز هذه المسألة يتطلب التفاعل الخلاق بين مختلف العلوم والعلماء والتخصصات للوصول إلى تصور تكامل وممكن ومتسق قولاً وفعلاً.

لأن التجدد الذاتي عملية مستديمة، تطال الفكر النظري ومفاهيمه، بحيث تنسجم ومنطق المكونات الأصيلة لأمتنا، وتتطور وتتفاعل في واقعها المعاصر الحي، لاستيعاب أثر التغيرات الموضوعية في المحيط الاجتماعي داخل النسق النظري.

وبهذا فإن التجدد الذاتي كمفهوم يستوعب تجربة التاريخ بأحداثها وقيمها وقواعدها العامة، كما يستوعب تطورات الراهن، في سبيل تأسيس قواعد للسلوك الإنسانية على المستويات كافة وبهذا يقف مفهوم التجدد الذاتي موقفاً مضاداً لمفاهيم التقليد والاستيراد والاستنساخ الحرفي لتجارب الآخرين ونماذجهم الكاملة، سواء على مستوى التاريخ أو الراهن ويتم الحشد التام لكل الكفاءات والإمكانات والآفاق، في إطار من الانبعاث الداخل، الذي يتجه إلى بناء مجمل الحياة الاجتماعية، على قاعدة القيم الأصلية والتجدد الذاتي، ووفق هذا المنظور، ويتسم تجديد حياة كل الأطر التقليدية في الكيان المجتمعي، بحيث تدخل هذه الأطر في الحياة الجديدة للمجتمع، على قاعدة التعاون والشراكة مع مختلف القوى من أجل تطوير المجتمع وإنهاضه من الداخل وبهذه العملية يتأكد منطق الاستمرار والديمومة في حركة الأمة تجاه البناء والتطور، بمعنى ألا تكون توجهات الأمة في هذا الاتجاه موسمية أو خاضعة لتحديات خارجية، وإنما هي جزء من مسيرتها الطبيعية وحركتها اليومية، وعبر هذه الصيغة يحافظ المجتمع على استقراره دون أن يفقد حيويته أو يصاب بالرتابة والبيروقراطية، وغياب محفزات النمو والتطوير.

فهو (المجتمع) على قاعدة الاستقرار يبحث عن التطور ويعمل إليه، ويمتص نقاط القوة في التجارب الإنسانية المعاصرة. وعلى هذا يصبح مشروع التجدد الذاتي، مشروعاً يستنفر إمكانات الأمة تجاه البناء والعمران، بدل أن تكون معطلة أو متجهة نحو الهدم المجرد.

فالتجدد الفكري والثقافي من القضايا الجوهرية والملحة، والتي تساهم في علاج الكثير من المشاكل التي يعانيها مجالنا العربي والإسلامي، وذلك لأن العديد من المشاكل، هي جراء توقف حركة الإبداع والتجديد الفكري والثقافي. مما أصاب حياتنا كلها باليباس والجمود والترهل الفكري..

لذلك فإن الحاجة اليوم ملحة لعملية التجديد والتطوير والتغيير. وأن أي تردد على هذا الصعيد سيكلفنا الكثير على الصعد كافة. والتجديد الفكري والثقافي الذي نتطلع إليه ونطالب به، لا يعني العمل على الاستنساخ الحرفي لتجارب الآخرين في عملية التجديد والتطوير. وإنما هو تجدد ذاتي وينطلق بدينامية ذاتية دون أن ينحبس في صومعة الأنا، بل ينفتح ويتواصل ويتفاعل مع كل التجارب الإنسانية على هذا الصعيد. فنظريات الآخر لا تلغي حاجتنا إلى إبداع رؤية فكرية أصيلة، تحضرنا على التطوير وتبلور لنا برامج العمل وتشحذ همم كل الطاقات صوب البناء والعمران.

فالتجديد الفكري والثقافي الذي يخرجنا من حالة الرتابة والجمود، ليس مقالة تكتب، أو خطبة تقال، بل هو جهد فكري وثقافي ومنهجي متواصل يؤسس لرؤية جديدة، ويجيب على تحديات المرحلة، ويخرج الجميع من نفق اللاأبالية والاستقالة من تحمل المسؤولية.

لذلك فإن التجديد ليس مسؤولية شريحة اجتماعية واحدة، بل هو مسؤولية جميع الفئات والشرائح، وكل فئة من موقعها الاجتماعي والوظيفي، تستطيع أن تمارس دورها ووظيفتها في هذا المضمار. فالتجديد المعرفي والمنهجي الذي يتجه إلى صقل طاقات الإنسان، وتنمية مواهبه، وانضاج مداركه، ويحمله مسؤولية واقعه، هو الذي يؤهل الإنسان للتفاعل مع مسيرة التطوير الحضاري في المجال العربي والإسلامي، ويعمل على ترشيد حركته وتعميق تجربته. وبهذا يتحول هذا الإنسان، الذي هو الثمرة العملية لمشروع التجديد الثقافي والفكري، إلى طاقة خلاقة، مهمتها صناعة الخير العام باستمرار. وبهذا يتبلور الهدف الأسمى لمشروع التجديد في الدوائر الثقافية والاجتماعية، وهو صناعة وبناء ذلك الإنسان الصالح، الذي يتحمل مسؤولياته الاجتماعية والوطنية على أكمل وجه. ومن هنا فإن الساحة العربية والإسلامية اليوم، بحاجة إلى مشروع ثقافي تجديدي، يحمل استراتيجية عليا تنبع من ذاتنا الحضارية، وتتناغم مع متطلبات العصر وضروراته، وتحدث تغييراً بنيوياً في الواقع الثقافي العربي والإسلامي، بما يخدم المستقبل الثقافي وثقافة المستقبل.

لعل من الظواهر الإنسانية الثابتة، والتي تتطلب قراءة عميقة لمعرفة العوامل والأسباب المفضية إليها، والطرق المناسبة لتجاوز التأثيرات السلبية والمدمرة لهذه الظاهرة، أو التقليل من حدوثها وبروزها في الفضاء الإنساني. هي ظاهرة الكراهية والعداء والعداوة بين بني الإنسان. حيث تشترك عوامل عدة، موضوعية وذاتية، داخلية وخارجية، في بروز حالة العداء والعداوة بين الإنسان وأخيه الإنسان. وفي إطار سعينا الحثيث في إرساء ثقافة الحوار والتسامح وحقوق الإنسان في فضائنا الاجتماعي، من الأهمية بمكان، تفكيك هذه الظاهرة، ومعرفة العوامل المباشرة لحدوثها، وما هي الكيفية أو الآليات المناسبة للتقليل منها في فضائنا الاجتماعي والوطني. فهل من الطبيعي أن يقود الاختلاف الأيدلوجي أو السياسي إلى العداوة والكراهية. أم أن هناك عوامل وأسبابا أخرى، تتدخل في هذا الأمر، فتحول الاختلافات بكل مستوياتها إلى مصدر من مصادر العداوة والكراهية.. إننا بحاجة ماسة اليوم، إلى قراءة هذا الواقع، وإزالة كل موجبات الكراهية والعداوة من فضائنا الاجتماعي.

وذلك لأن حينما يسود العداء الواقع الاجتماعي، فإن الأخطار الحقيقية تتلاحق علينا. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستقر أحوالنا وأوضاعنا، ونحن نحتضن ثقافة تدفعنا إلى ممارسة الكراهية ضد الآخر المختلف عنا والمغاير لتصوراتنا وقناعاتنا. وذلك لأن هذه الثقافة بتأثيراتها وانعكاساتها، قادرة شحن النفوس بشكل سلبي ضد الآخر المختلف والمغاير.

والسلوك العدواني هو في جوهره حالة نفسية سلبية ضد الآخر بحيث تنفيه وترفضه في وجوده ونفسه أو في موقعه ومنصبه أو في مصالحه وعلاقاته، وتتحرك نحوه بطريقة عدوانية - تدميرية. والعلاقة جد قريبة بين الثقافة التي تؤسس لمقاولات الإكراه والإلغاء والنفي، والسلوك العدواني تجاه الآخر. فالثقافة التي لا ترى إلا ذاتها وتلغي ما عداها، هي المقدمة النظرية لذلك السلوك العدواني الذي لا يرى إلا قناعاته ومصالحه ويعمل على تدمير الآخر بمستويات متعددة.

فالعلاقة بين الثقافة التي تبث الكراهية بين بني الإنسان لدواعي أيدولوجية أو سياسية، وبين السلوك العدواني بكل مستوياته والذي يستهدف تدمير الآخر والغاء هي علاقة السبب بالنتيجة. فلا يمكن أن تنتج ثقافة الكراهية والبغضاء والإلغاء واقع المحبة والألفة والتسامح، بل تنتج واقعاً من نسخها ومن طبيعة ماهيتها وجوهرها. وهو العدوان بكل صوره ومستوياته.

فالسلوك العدواني هو عبارة عن فكرة في العقل وغريزة في النفس وممارسة تدميرية والغائية في الواقع والموقف. لذلك نجد أن المجال الإسلامي المعاصر، يعيش هذه المحنة في صور ومستويات متعددة. فالأفكار والأيدولوجيات التي تلغي الآخر المختلف والمغاير، ولا تعترف بحقوقه، فإنها أوصلتنا في المحصلة النهائية إلى انتشار ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب. والتي تعمل على معالجة خلافاتها مع الآخرين عن طريق استخدام القوة العارية. فتحسم اختلافاتها عن طريق ممارسة القهر والعنف.

والمشروعات السياسية التي سادت في مجالنا الإسلامي بصرف النظر عن أيدلوجيتها وشعاراتها، والتي كانت تحمل مضموناً سيئاً من الآخر. قادتنا هذه المشروعات وأوصلتنا إلى أنها تحولت إلى

مصدر من مصادر العدوان والعنف في الواقع الاجتماعي والسياسي. فالمشروعات الأيدولوجية والسياسية، التي لا تحمل موقفاً حضارياً وتعددياً من الآخر المختلف والمغاير، فإنها ساهمت بشكل أو بآخر في نشوء ظاهرة العدوان والعنف والتطرف، فالذي يرفض الآخر على مستوى الشعور والفكر، هو الذي يؤسس للحرب وممارسة العنف تجاهه في الواقع الخارجي.

لذلك فإن المدخل الحقيقي لعلاج ظاهرة العنف والعدوان في الفضاء الاجتماعي، هو إعادة تأسيس العلاقة والموقف من الآخر المختلف والمغاير. فالأنا لا تقبض على كل الحقيقة، والآخر ليس شراً وباطلاً بالمطلق.. إن تأصيل هذه الحقيقة، هو الذي يزيل من نفوسنا وعقولنا كل المسوغات النظرية والنفسية لمعاداة الآخر باعتباره مخالفاً لنا في الأيدولوجية أو الموقف الثقافي أو السياسي.

فالآخر هو مرآة ذواتنا، وإذا أردنا أن نتعرف على خبايا وخفايا ذواتنا، فعلينا أن نتواصل مع الآخر فهو مرآتنا الذي نكتشف من خلالها صوابية أفكارنا أو خطئها، سلامة تصوراتنا أو سقمها.

لهذا كله فإن إعادة تأسيس العلاقة بين الذات والآخر على أسس القبول بالتعددية والاعتراف بحق الاختلاف ونسبية الحقيقة، هو الذي يزيل من ذواتنا وفضائنا الاجتماعي الكثير من موجبات العدوان على الآخرين.

فالاختلاف الأيدولوجي أو السياسي أو الثقافي، ليس مدعاة لانتهاك حقوق الآخرين، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث إن الاختلاف بكل مستوياته، ينبغي أن يقود إلى التواصل والتعارف ومعرفة الآخرين على مختلف المستويات.. إذ يقول تبارك وتعالى: {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير} (الحجرات 13).. فإلغاء الخصوصيات لا يمثل نهجاً واقعياً في التعاطي مع الواقع، لأن الإلغاء من أي طرف كان لا يغير شيئاً من المسألة في طبيعتها الذاتية، أو من تأثيراتها الموضوعية، باعتبار أنها تمثل بعداً في عمق الذات، لا مجرد حالة طارئة على الهامش، مما يجعل من مسألة الإلغاء مشكلة غير قابلة للحل.. والرؤية القرآنية تؤكد على ضرورة أن تحرك الخصوصية في دائرتها الداخلية في الجانب الايجابي الذي يدفع الإنسان للتفاعل عاطفياً وعملياً مع الذين يشاركونه هذه الخصوصية في القضايا المشتركة.. ويبغى التعارف غاية إنسانية من أجل إغناء التجربة الحية المنفتحة على المعرفة المتنوعة والتجربة المختلفة للوصول إلى النتائج الإيجابية في مستوى التكامل الإنساني.

ويقول عزّ من قائل: {ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين، ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم} (فصلت 33- 34).

فحينما يختلف الناس في مواقع الفكر أو في مواقع الحياة الخاصة والعامة، فتثور المشاعر، وتتعقد المواقف، حتى تتحول إلى خطر كبير على العلاقات الإنسانية في المجتمع، عندما يتجه الموقف إلى الصدام الذي يهدد الجميع، ويقطع التواصل في أفراده.. فهناك أسلوب السيئة الذي يعمل على إثارة الانفعال الذي يتحرك بالحقد والعداوة والبغضاء ويدفع بالموقف إلى القطيعة والصراع، وذلك بالكلمة الحادة والنابية، والموقف الغاصب، واليد المعتدية.

وهناك أسلوب الحسنة الذي يعمل على تحريك الموقف والرؤية على أساس الدراسة العقلانية ـ الموضوعية لكل المفردات المتناثرة في ساحة الأفكار والمواقع والمواقف ومحاولة اكتشاف العناصر والمفردات الداخلية والخارجية التي تضيق الهوة بين هذا الموقف أو ذاك، أو تردمها، وتجمع العقول والقلوب على قاعدة فكرية وحياتية واحدة، وذلك بالكلمة الطيبة والنظرة الحانية والموقف الموضوعي واليد المصافحة والالتفاف على كل المشاعر السلبية بالمشاعر الإيجابية التي يختزنها الفكر والواقع.

فـ{ادفع بالتي هي أحسن} ليتحول العدو إلى صديق، والبعيد إلى قريب، والخصم إلى رفيق، وذلك لأن الإيمان يفرض على الإنسان أن يختار الأحسن في حركة العلاقات، كما يريده اختيار الأحسن في حركة الحياة..

ولعل هذا الهدف يحتاج إلى الكثير من الجهد النفسي والفكري والعملي، الذي يتجاوز الكثير من الضغوط الداخلية والخارجية التي تريده أو تقوده إلى الاستسلام ازاء المشاعر الانفعالية والعدوانية. لذلك يقول تعالى: {وما يلقاها إلا الذين صبروا} على مشاعر الحرمان التي يفرضها الانفتاح على الآخرين، في مجاهدة النفس ضد رغباتها الذاتية الضيقة، وضد نزواتها العشوائية، وعلى بعض الأوضاع الصعبة التي قد تحصل للإنسان من خلال ذلك، وعلى الوقت الطويل الذي يحتاجه الفكر الموضوعي - المتزن للوصول إلى الحلول العملية التي تتناسب مع طبيعة المشاكل الموجودة في الساحة.. {وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم} من الإيمان والوعي والإنسانية النابضة بكل معاني الخير والإحسان.

إن وأد ثقافة الكراهية من مجتمعنا وفضائنا الوطني، بحاجة إلى إعادة الاعتبار إلى الآخر وجوداً ورأياً ومشاعر، حتى يتسنى للجميع صياغة العلاقة بين الذات والآخر، بين مكونات المجتمع وتعبيرات الوطن المتعددة على أسس الاعتراف بحق الآخر في التعبير عن وجوده وأفكاره بعيداً عن ضغوط الإكراه وموجبات النفي والإلغاء..

فالاختلاف مهما كان حجمه، لا يشرع للحقد والبغضاء وممارسة العدوان الرمزي والمادي، بل يؤسس لضرورة الوعي والمعرفة بالآخر. وعياً يزيل من نفوسنا الأدران والأحقاد والهواجس التي تسوغ لنا بشكل أو بآخر معاداة المختلفين معنا.

ومعرفة تضيء كل محطات العلاقة بمستوياتها المتعددة، وتحول دون اطلاق الاتهامات الجوفاء والشعارات الصفراء.. إننا اليوم وفي ظل الأوضاع الحرجة التي نعيشها على أكثر من صعيد، أحوج ما نكون إلى تلك الثقافة التي تدفعنا إلى تجسير الفجوة مع المختلفين معنا، وتحثنا على التعارف والتواصل والتفاهم والحوار المستديم، وتلزمنا باحترام الإنسان وحقوقه. وإلى تلك المبادرات الاجتماعية والسياسية، التي تستهدف ازالة كل ما من شأنه أن يشين إلى بعضنا البعض، ويعمق أواصر التلاقي والمحبة، ويجذر خيار التعايش والسلم الأهلي..

فلتتكاتف كل الجهود والطاقات والامكانات، من أجل الخروج من شرنقة التعصب الأعمى إلى رحاب التواصل والحوار، ومن ضيق التطرف والغلو إلى سعة الرفق والتيسير، ومن دائرة الجمود المميتة إلى فضاء التجديد والاجتهاد والكدح المتواصل من أجل الحق والحقيقة..

إن الظروف الحساسة التي نعيشها، تتطلب منا جميعاً الانعتاق من أسر الجمود والتعصب والأنانية القاتلة، وذلك حتى نتمكن من مجابهة هذه الظروف والتحديات التي تستهدفنا جميعاً.

فلنأخذ جميعاً بأسباب العدالة في تعاملنا مع الآخرين، في نطاق الرؤية التي تقول: عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به.

في معنى الاعتراف بالآخر

حين الحديث عن التنوع والتعددية في الحياة الاجتماعية والإنسانية ، دائما ما يتم تداول مصطلح ومفهوم ضرورة الاعتراف بالآخر .. ويتم تكرار هذه المقولة في كل لقاء اجتماعي أو فكري ، يتم فيه تداول طبيعة العلاقة بين المختلفين والمغايرين دينيا أو قبليا أو عرقيا أو مناطقيا أو ما أشبه ذلك..

فماذا نقصد بمقولة الاعتراف بالآخر ، وما هي محددات هذه المقولة؟

هذا ما سنحاول أن نتعرف عليه خلال هذا المقال..

لكل ذات إنسانية آخر ، ومن خلال تحديد معنى الذات ، تتحدد بطبيعة الحال نوعية الآخر .. فإذا كان الحديث بعنوان ديني فإن الآخر هو كل من ينتمي إلى دين آخر ، وإذا كان الحديث بعنوان مذهبي في الدائرة الإسلامية ، فإن الآخر هو كل من ينتمي إلى مذهب إسلامي آخر .. وهذا ينطبق على مقولات القومية والعرقية والمناطقية والجنوسة وما أشبه ذلك .. فالآخر يتحدد من خلال تحديد معنى الذات .. والاعتراف به في صورته الأولية يعني الاعتراف بوجوده وكينونته الإنسانية وبحقوقه الآدمية بصرف النظر عن مدى قبولنا أو اقتناعنا بأفكاره أو قناعاته العميقة والشكلية..

فلا يمكن لأي إنسان أن يدعي الاعتراف بالآخر على المستوى الديني أو المذهبي أو القومي ، وهو يهدده في وجوده وكينونته الإنسانية .. فالذي يعترف بالآخر ، يحترم وجوده ، وكل متطلبات حياته الإنسانية..

الاعتراف بالآخر الديني والمذهبي ، ينبغي أن يقود إلى التعايش ، الذي يضمن حقوق الجميع بدون تعد وافتئات من قبل أي طرف على الأطراف الأخرى .. وحينما نفشل نحن العرب في حماية تنوعنا الديني والمذهبي ، فإن عدونا الصهيوني هو المستفيد الأول من عملية الفشل .. وهو المناخ المؤاتي على المستويين الاجتماعي والسياسي للمزيد من تفسخ واهتراء الواقع العربي.

لهذا فإن مفهوم الاعتراف بالآخر ، يناقض بشكل تام ، استخدام وسائل القسر والقهر لإقناع الآخر أو دفعه إلى تغيير قناعاته .. فأنت ينبغي أن تعترف به كما هو ، بعيدا عن المسبقات الأيدلوجية أو القومية أو ما شاكل ذلك .. وحينما نندفع إلى التوسل بوسائل قهرية للتغيير أو تبديل قناعات الآخر المختلف ، فهذا ينم عن عدم التزام عميق بمفهوم الاعتراف بالآخر .. فلا يمكن أن ينسجم هذا المفهوم مع نزعات القهر والفرض والدفع بوسائل مادية لتغيير المواقع الأيدلوجية والفكرية وتبديلها .. فالاعتراف بالآخر في صورته الأولوية ، يعني احترام حياته الإنسانية وكينونته الذاتية ومتطلباتهما ، بعيداً عن أفكاري الخاصة تجاهه..

ويحاول البعض في سياق الحديث عن مقولة الاعتراف بالآخر ، أن يحدد بعض الشروط لكي يقبل الآخر .. وحين التدقيق فيها نجدها تقتضي أن يتخلى الآخر عن ما هو عليه كشرط لقبوله..

وهذه من المفارقات العميقة ، والتي تكشف عن رفض الكثير من الناس لهذا المفهوم..

فليس مطلوباً من أحد أن يتخلى عن قناعاته ، من أجل أن يقبله الطرف الآخر .. للجميع حق رفض قناعات الآخر ، والتعبير بوسائل سلمية عن هذا الرفض ، ولكن ليس من حق أحد توهين أو تشويه قناعات وأفكار الآخر .. كما أنه ليس من حق أحد أن يطلب من الآخر تغيير قناعاته كشرط لقبوله .. فالاعتراف بالآخر ، لا يلغي حق أحد في امتلاك وجهة نظر نقدية عن أفكار وقناعات الطرف الآخر .. ولكن في ذات الوقت فإن مقتضى مفهوم الاعتراف بالآخر القبول به كما هو يريد وليس كما أنت تريد..

فحينما نخلق مسافة عقلية بين قناعات الإنسان ، وضرورات التعايش مع الآخرين بصرف النظر عن قناعاتهم وأفكارهم .. حينذاك يمكننا جميعا إنجاز مفهوم الاعتراف بالآخر في فضائنا الاجتماعي والثقافي .. ودون ذلك سنبقى نلوك هذه المفاهيم في ألسنتنا ، ولكن واقعنا ومسيرتنا الاجتماعية والثقافية مناقضان لمضمون هذه المفاهيم .. والذي يفاقم من الأزمات والتوترات بين المختلفين على هذا الصعيد ، حينما يقوم أحد الأطراف باستخدام وسائل التفجير والقتل بحق الآخرين بسبب اختلافهم الديني أو المذهبي لا غير .. فما جرى من تفجير إرهابي آثم أمام كنيسة القديسين للأقباط في مدينة الإسكندرية بمصر بعد دقائق من دخول العام الجديد يؤكد هذه الحقيقة ، وما يجري في العراق يوميا بحق الأبرياء من قتل وتفجير يؤكد هذه الحقيقة أيضا .. حيث تقوم فئة إرهابية خالية من الأخلاق والضمير بقتل الأبرياء وزرع العبوات الناسفة التي تستهدف الجموع البشرية المحتشدة لقتل أكثر عدد ممكن ، لا يخرج عن هذا السياق .. فالاختلاف العقدي والديني بين المسلمين والمسيحيين ،لا يشرع لأحد قتل الآمنين من المسيحيين ، وإبقاء سيف القتل على رقاب شركائنا في العروبة للاختلاف في شأن هنا أو هناك ، يعد جريمة كبرى نكراء ، ينبغي أن تدان من الجميع ، ورفع الغطاء عن كل الحوامل الثقافية والدينية ، التي تبرر عمليات القتل والتفجير..

كما أن عمليات القتل والتفجير المتبادلة ، والتي تتم بعناوين مذهبية ، ينبغي أن تدان ويرفع الغطاء الديني والسياسي عن مرتكبيها..

فالتعددية الدينية والمذهبية في العالم العربي ، هي الضحية الكبرى لعملية القتل التي تجري اليوم لاعتبارات دينية أو مذهبية .. لأن هناك جماعات تكفيرية وإرهابية ، تريد وتعمل من أجل إفراغ وإنهاء ظاهرة التنوع الديني والمذهبي من الواقع العربي ، وتستخدم في سبيل ذلك كل الوسائل والممارسات الإرهابية التي لا تنسجم مع أي دين سماوي أو أخلاق إنسانية..

فالاعتراف بالآخر الديني والمذهبي ، ينبغي أن يقود إلى التعايش ، الذي يضمن حقوق الجميع بدون تعد وافتئات من قبل أي طرف على الأطراف الأخرى .. وحينما نفشل نحن العرب في حماية تنوعنا الديني والمذهبي ، فإن عدونا الصهيوني هو المستفيد الأول من عملية الفشل .. وهو المناخ المؤاتي على المستويين الاجتماعي والسياسي للمزيد من تفسخ واهتراء الواقع العربي .. لهذا فإن وجود مبادرات مؤسسية وطنية وقومية ، لحماية حقيقة التنوع الديني والمذهبي والقومي في العالم العربي ، هو أحد المداخل الأساسية لصيانة الأمن القومي العربي ، وتعزيز قوته ،وسد الثغرات التي قد ينفذ منها خصوم الأمة لأغراضهم ومصالحهم الخاصة..

فالوحدات الوطنية في كل دول العالم العربي ، لا تحمى بالخطابات الرنانة والمواعظ الأخلاقية المجردة ، وإنما بالوقائع الميدانية والمبادرات المؤسسية ، التي تستوعب جميع أطياف الوطن وتحمي تنوعه بقانون وإجراءات دستورية ، تحول دون بقاء الفجوات والهواجس المتبادلة بين مكوّنات التعدد والتنوع سواء على المستوى الوطني أو المستوى القومي .. فالقوى التي تتربص بالعالم العربي عديدة ومتنوعة ، ولا سبيل لنا جميعا لإفشال مؤامراتها وتربصها ، إلا بالمزيد من الخطوات العملية التي تستهدف استيعاب حقيقة التنوع الموجودة في العالم العربي ، وحمايتها قانونيا وسياسيا..

فالمسيحيون والسنة والشيعة وغيرهم ، هم حقائق ثقافية تاريخية واجتماعية ، لا يمكن استئصالهم .. وإن ممارسة الإرهاب والقتل بحق بعضهم لأي سبب من الأسباب ، لن ينهي هذه الحقائق ، وإنما سيزيدها صلابة ومتانة وقوة..

ولا خيار أمام الجميع إلا الاعتراف بهذا الوجود المتعدد والمتنوع في العالم العربي .. التعدد الذي إذا أحسنا إدارته والتعامل معه ، سيزيدنا قوة وثراءً على مختلف الصعد والمستويات .. وإن وجود توترات وأزمات في طبيعة العلاقة بين هذه المكوّنات ، لا يعني أن المشكلة هي في طبيعة التعدد والتنوع ، وإنما في طبيعة الخيارات السياسية والاجتماعية والثقافية ، التي أوجدت تصنيفات حادة بين أهل الوطن الواحد تحت عناوين ويافطات دينية أو مذهبية أو قومية أو عرقية..

إن السبب الجوهري الذي أدى إلى بروز توترات بين تعبيرات الوطن والمجتمع الواحد هو في الخيارات المستخدمة مع هذه الحقائق والعناوين العميقة في الجسم العربي..

فخيارات القتل والإرهاب والاستئصال ، تفضي إلى توترات أفقية وعمودية بين مجموع المكونات .. أما خيارات الحوار والحرية والتسامح والمساواة وصيانة حقوق الإنسان واحترام خصوصيات جميع الأطراف ، فإنها تفضي إلى نسج علاقات إيجابية بين جميع الأطراف والمكونات وبناء استقرار سياسي واجتماعي عميق ، لا تهدمه عواصف السياسة ومتغيرات الراهن ، بل تزيده صلابة ووقوفا في وجه كل المؤامرات التي تستهدف تفتيت العالم العربي وضرب وحداته الوطنية..

والاعتراف بحقيقة التعدد والتنوع في الفضاء الاجتماعي والثقافي ، وتوفير مقتضيات ومتطلبات حمايتها ، هو الخطوة الأولى في مشروع إنهاء التوترات الاجتماعية وصيانة الأوضاع العربية من الداخل ، لكي نتمكن جميعا من إفشال مؤامرات ومخططات من يتربص بنا الشر في السر والعلن..

ومطلب التجانس الوطني بين جميع الأطراف ، لا يتحقق بالعنف وعمليات الاستئصال ، وإنما من خلال ثقافةٍ تحترم التعدد وتدافع عن مقتضياته ، وخياراتٍ سياسية تقوم بعملية الاستيعاب والدمج .. انطلاقا من مفهوم المواطنة بعيدا عن النزعات الضيقة التي تحول دون بناء فضاء وطني مشترك وجامع..

أن إلغاء الآخر أو العمل على نبذه أو الانتقاص من حقوقه الأساسية، لا يفضي إلى الوحدة والاستقرار. وإنما على العكس من ذلك تماماً. حيث ان غياب العلاقة الايجابية والسوية بين مختلف مكونات وتعبيرات المجتمع، يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وزيادة وتيرة التوتر، وارتفاع منسوب الاحتقان.

عديدة هي المشاكل والأزمات، التي يعاني منها الواقع الإسلامي المعاصر، إلا أن من أهم هذه المشاكل وأخطرها، والتي تلقي بظلها الثقيل على مجمل حركة المسلمين المعاصرة، وفي تقديرنا إنها ستحدد طبيعة المستقبل السياسي والحضاري الذي ينتظر المجال الإسلامي. هي مشكلة العنف وممارسة القهر والإكراه والقتل والإرهاب باسم الدين الإسلامي.

حيث كثرت في الآونة الأخيرة، ولاعتبارات عديدة، تلك الأعمال والجرائم وسفك الدماء الذي يراق باسم الجهاد في سبيل الله والدفاع عن الإسلام ومقدساته. فأضحى العنف من عنف القول، الذي يحث على الكراهية والقهر والقتل، إلى عنف الفعل والممارسة، حيث الاغتيالات والجرائم الجماعية والتفجيرات وإراقة الدماء البرئية. من المشاهد المألوفة في العديد من بلداننا الإسلامية. وهذا بطبيعة الحال، ينذر بكوارث وخيمة على الصعد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية. لذلك تتأكد الحاجة اليوم إلى الأمور التالية:

- 1رفع الغطاء الديني والشرعي، عن تلك الأعمال الإرهابية والإجرامية التي تُمارس باسم الدين والدين بكل قيمه ومبادئه وتشريعاته بريء منها.

فالإسلام دين الرأفة والمحبة والرحمة وصيانة حقوق الإنسان، فلا يعقل أن تمارس كل هذه الفظائع باسم الدين الذي يقدس الحق والعدل والحرية.

لذلك من الأهمية بمكان اليوم، العمل على تعرية كل هذه الأعمال العنيفة التي تمارس باسم الإسلام، وفضحها ورفع الغطاء الديني عنها.

- 2الوقوف بحزم ضد ظاهرة التكفير والغلو في الدين.

إذ أننا لا نبالغ حين القول: إن من أهم أسباب معاناتنا الراهنة، هو من جراء شيوع ظاهرة التكفير والغلو في الدين. وذلك لأن هذه بمتوالياتها العديدة، هي البيئة الخصبة لبروز ظاهرة العنف الديني وبث الحقد والكراهية بين المسلمين. فإطلاق حكم التكفير على أي شخص أو فئة، يقود إلى إهدار دمائها، واستحلال أموالها، وشحن النفوس ضدها وجوداً وحقوقاً.

فلا يمكن اليوم أن ننهي ظاهرة العنف وبث الكراهية من مجتمعاتنا الإسلامية، بدون تفكيك ظاهرة الغلو والتكفير. وذلك لأن الغلو في الدين، يقود إلى التكفير، وهذا بدوره يؤدي إلى ممارسة الكراهية والقتل باسم الدين.

لذلك نجد أن النصوص الإسلامية، تؤكد على ضرورة نبذ الغلو في الدين. لأن هذه الآفة الخطيرة، تجعل الإنسان المسلم يعيش التناقض في حياته كلها. وينقل التاريخ أن رجلاً اعترض على الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم، عند توزيعه للغنائم قائلاً: «اعدل يا محمد فإنك لم تعدل. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ويحك إذا لم يكن العدل عندي فعند من يكون؟ فقال عمر بن الخطاب: ألا تقتله؟ فقال: لا، دعوه فإنه سيكون له شيعة يتعمقون في الدين حتى يخرجوا منه كما يخرج السهم من الرمية». (رواه البخاري (3414) ومسلم (1064 - 148).

وجاء في الحديث الشريف: «ومن قذف مؤمناً بكفر فهو كقاتله» رواه الترمذي (2636). وذلك لأن التكفير يفضي إلى إسقاط حرمة ذلك الإنسان. فهو أي التكفير هي المقدمة النظرية لفعل القتل. من هنا لا وقف لظاهرة القتل والإرهاب والعنف، إلا بتفكيك ظاهرة التكفير والغلو الديني. فكل الإجراءات التي تستهدف محاربة الإرهاب والقضاء على ظاهرة العنف، لا تجدي نفعاً، إذا لم تفكك ظاهرة التعصب والتكفير والغلو الديني. وذلك لأن هذه الظاهرة ساهمت ولا زالت في إنتاج أفواج المتطرفين والإرهابيين. من هنا فإن الخطوة الأولى في مشروع مجابهة العنف والإرهاب، هي نقد وتفكيك ظاهرة التكفير والتعصب الديني والسياسي.

- 3إننا ومن أجل وأد ظاهرة العنف، واجتثاث جذور الإرهاب وإنهاء ثقافة الحقد والكراهية، بحاجة إلى بناء حياة اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة. قوامها قيم الحوار والتسامح وحقوق الإنسان. لأنه بدون هذه القيم والمبادئ، التي تحترم الإنسان بصرف النظر عن دينه أو مذهبه أو قومه، سيبقى واقعنا يعاني من مظاهر وممارسات العنف والإرهاب. إن الرد الاستراتيجي على الثقافة التي تبث الحقد والكراهية، هو بناء ثقافة المحبة والتسامح.

ولقد أبانت الكثير من التجارب، أن إنهاء ظاهرة العنف الديني، بحاجة إلى تضافر كل الجهود والعوامل، من أجل بناء واقع سياسي واجتماعي وثقافي جديد، ينبذ العنف بكل مستوياته، ويحترم الإنسان بكل خصوصياته، ويتواصل مع العصر والحضارة بكل مكاسبها ومنجزاتها. وهذه الكلمات، هي صرخة واعية ضد العنف ومحاولات بث الكراهية بين أبناء المجتمع والوطن الواحد. ودعوة لبناء علاقة ايجابية وحضارية بين مختلف التعبيرات العقدية والمذهبية والسياسية الموجودة في المجتمع والوطن على قاعدة المساواة والمواطنة والعدالة.

فلتتكاتف كل الجهود لتطهير فضائنا الفكري والسياسي والاجتماعي من كل العناصر الثقافية والسلوكية، التي تبث الكراهية وتحرض على الحقد والعنف.

لأن هذه هي بوابة الاستقرار وسبيل الأمن الوطني والاجتماعي. فالآخر في الرؤية الإسلامية، ليس مشروعاً للذبح والقتل والتدمير، بل هو موضوع للتواصل والحوار والمحبة والرحمة وتنمية الجوامع المشتركة. لهذا نجد أن النصوص القرآنية، تؤكد على مفاهيم الأخوة والألفة والرحمة والدفع بالتي هي أحسن إذ يقول تبارك وتعالى {ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه وليٌ حميم} (فصلت: الآية 34).

و«إن معاشرة الآخر بالحسنى أمر طبيعي، وليس فيها أي محذور شرعي، ولم ترد آية أو سنة صحيحة تصمم حياة المسلم على أساس القطيعة مع الآخر، وهناك جمع من الأنبياء الكرام، عقد القرآن الكريم بينهم وبين شعوبهم علاقة الأخوة الكريمة من خلال الخطاب النبوي الموجه، وذلك رغم انعدام الموالاة، ورغم الاختلاف الصارخ بالعقيدة والسلوك.

إن موالاة الكافر المرفوضة تتمثل في تقبل فكره، والانسياق مع هذا الكفر تحت ضاغط غير موضوعي يدخل في نطاق الولاء المنهي عنه، كذلك الركون إلى الآخر، ومده بالقوة والأسرار فيما

هو يحارب المؤمنين ويعمل على تصديع المجتمع المسلم، هذه موالاة مرفوضة، ولكن الموالاة بمعنى المعاشرة الجميلة، بمعنى المشاركة بالوطن والمصير، فهي مما أجازه الشرع، ولم ينه عنه كتاب الله» (غالب الشابندر، الآخر في القرآن، ص 134).

فالاختلاف في العقائد أو الأفكار أو السياسات، ينبغي أن لا يصنع الحواجز التي تحول دون التواصل والحوار والاحترام المتبادل.

إذ أن هذه المفاهيم والقيم، هي التي توسع من دائرة التوافق وهي التي تضبط حقائق الاختلاف، وهي التي ترسي معالم التعددية الصالحة، التي تثري الواقع والمجتمع في آن.

فالآخر ليس شراً مطلقاً، بل هو أحد مكونات المجتمع والوطن، ودفع الأمور باتجاه شيطنة الآخر، لا يفضي إلا إلى المزيد من التشظي والتوتر. فالمطلوب ومن أجل صياغة علاقة حسنة وايجابية بين الذات والآخر، هو أن نمارس كذوات إنصاف حقيقي للآخر على الصعد كافة، كما نشجع الآخر وعبر وسائل ومبادرات مختلفة، لكي يعرف بنفسه بعيداً عن الأفكار المسبقة وحروب الشائعات والتشويه والأوراق الصفراء. ففسح المجال للآخر الديني أو المذهبي أو السياسي للتعريف بنفسه، سيساهم في ردم الكثير من الفجوات التي تحول دون التواصل وبناء علاقة سوية بين جميع المكونات والتعبيرات. كما أن الالتزام بمقتضيات الإنصاف سيوقف الكثير من الترهات، التي تسيء إلى الجميع وتدخلهم في أتون الصراعات والنزاعات التي تهدد الأمن والاستقرار بكل مستوياته وحقائقه.

فالمغايرة في الأفكار والقناعات والمواقف، لا تشرع للنبذ والإقصاء والحرب. بل إلى ضرورة الإنصات المتبادل والحوار المستديم والتواصل الذي ينمي المشتركات ويضبط نزعات الصراع.

ولا بد أن يدرك الجميع، ومن خلال تجارب الأمم والشعوب، أن إلغاء الآخر أو العمل على نبذه أو الانتقاص من حقوقه الأساسية، لا يفضي إلى الوحدة والاستقرار. وإنما على العكس من ذلك تماماً. حيث ان غياب العلاقة الايجابية والسوية بين مختلف مكونات وتعبيرات المجتمع، يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وزيادة وتيرة التوتر، وارتفاع منسوب الاحتقان. فلا وحدة حقيقية مع دحر الخصوصيات ومحاولة إفناء التنوعات بوسائل قسرية. كما أنه لا استقرار مستديم مع ثقافة الكراهية ومبادئ النبذ والإقصاء والتهميش.

فالوحدة بكل مستوياتها، تحتاج إلى مشاركة جميع الأطراف والمكونات في بناء لبناتها الأساسية وحقائقها العميقة. كما أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يتطلب رؤية سياسية وثقافية واجتماعية جديدة، لا تمارس النبذ والإلغاء تجاه المختلفين والمغايرين، وتشيد وقائع التواصل والمحبة والاحترام بين مختلف المكونات والتعبيرات.

ولا وجود على الصعيد الإنساني لمجتمع خالص أو مصفى أو صرف. كل المجتمعات الإنسانية تحتضن تنوعات وتعبيرات متعددة. وكل محاولات القهر والصهر، باءت بالفشل، وأسست لمعارك خاسرة للجميع. ولا خيار أمامنا إلا بناء علاقات ايجابية وحضارية بين مختلف مكوناتنا وتعبيراتنا وأطيافنا. لأن هذه العلاقة، هي التي تصون حقوق الجميع، وهي التي تعمق خيار الألفة والوحدة بين الجميع، وهي التي تحول دون تسرب أعدائنا لتأجيج الاختلافات والنزاعات.

فهذه العلاقة بتأثيراتها ومفاعليها الايجابية المختلفة، هي التي تقوي جبهتنا الداخلية، وهي التي تمنحنا القدرة والقوة لمواجهة التحديات والمخططات الخارجية. فقوتنا في وحدتنا على قاعدة احترام تنوعنا، وقدرتنا في صيانة حقوق بعضنا البعض.

وخلاصة القول: إننا بحاجة إلى رؤية جديدة في العلاقة مع الآخر في الدائرة الوطنية والإسلامية، لا تلغيه ولا تهمشه، ولا تنتقص من حقوقه، بل تحترمه وتشترك معه في صياغة علاقة ايجابية وحضارية قوامها التواصل على قاعدة المحبة، والنقد البناء والموضوعي على قاعدة الوحدة والشراكة والعدل والإنصاف.

- الا تعترف الثقافات والأفكار بالحدود والسياج التي يصنعها البشر، لمنع تسرب الأفكار من مجتمع لآخر. ومن فضاء معرفي إلى فضاء معرفي مغاير.. لهذا فإنه مهما اجتهد البشر في استحداث وسائل وتقنيات، تمنع الأفكار الموجودة لدى مجتمع أو أمة ما من التسرب والوصول الى الأمـــة الأخرى، فإنهم لن يتمكنوا من تحقيق ذلك، لأن الأفكار تأبى على الحبس والتقوقع في حدود جغرافية اجتماعية معينة.

من هنا فإن تلاقح الأفكار وتفاعل الثقافات من السمات الأساسية لعالم الأفكار والثقافات بصرف النظر عن مصادرها ومنابعها العقدية والحضارية، لذلك فإنه من الضروري التفكير الجاد، في توفر منهجية معينة، لتنظيم علاقة الثقافات مع بعضها البعض، حتى يكون تفاعل الثقافات والأفكار مع بعضها تفاعل بناء وتطوير، لا مماحكة وسجال عقيم يقتل منابع الابداع، ومكامن التطوير في الثقافات الانسانية.

ولعل من الأبعاد الهامة في هذه المنهجية التي تربط الثقافات الانسانية مع بعضها، وتوفر لها أسباب التفاعل والمثاقفة، هو نمط ومنهجية الاقتباس بين الثقافات الانسانية.

وبادئ ذي بدء نقول: ان من الأمور الطبيعية، أن الثقافة الغالبة والسائدة، والتي تقدم اجابات عن أسئلة واشكاليات معاصرة، وتستجيب استجابات ايجابية وفعلية لتحديات الراهن، تدفع اصحاب الثقافات الأخرى الى الاقتباس منها والاستفادة من ابداعاتها ومنجزاتها المعرفية والفكرية.

وهي تؤسس بهذه العملية، علاقة أو نمطا محددا في علاقة الثقافة الذاتية والآخر الثقافي.

والاقتباس كعملية ثقافية، تعني الاستفادة من المنجز الثقافي الذي حدث وتطور في فضاء ثقافي مغاير، والعمل على ادخاله وهضمه من قبل أجهزة ومؤسسات الثقافة الذاتية.

وعبر التاريخ الثقافي للشعوب، كانت الشعوب المتأخرة حضاريا، تقتبس وتتلقى من ثقافة الشعوب المتقدمة حضاريا.

والاقتباس هنا يأخذ معنيين:

المعنى الأول: اقتباس تقنية حديثة ومنجز حضاري من الثقافات الأخرى.

والمعنى الثاني: اقتباس مفاهيم وأنظمة معرفية من الثقافات الأخرى، والمشترك الانساني، يشكل القاعدة المهمة والفعالة، لتفاعل الثقافات مع بعضها، واقتباس المفيد منها، والعمل على هضمه وتكييفه وتبيئته.

والاقتباس الثقافي لا يكون فعالا وذا جدوى، اذا لم يكن هناك مشروع نهوض ثقافي ـ اجتماعي، لأن الركود الاجتماعي والجمود الثقافي يحولان الاقتباس الى معول هدم للبنى الثقافية الذاتية.

بينما وجود حالة نهضوية، يجعل كل بنى الذات الثقافية متحركة ويقظة، الى كل عوامل الهدم والتخريب التي تحملها الثقافات المغايرة.

إلا أنه من الاهمية بمكان، ان لا تتم هذه العملية بشكل فوضوي او بدون ضوابط منهجية واضحة، لأن ذلك يؤدي الى فوضى مفهومية ومصطلحية، الاستمرار فيها لا يؤدي الا الى المزيد من التدهور المعرفي، لهذا فإن عملية الاقتباس من الثقافات الانسانية ينبغي ان تتم وفق الضوابط التالية:

قياس الجدوى الحقيقية:

بعيدا عن المضاربات الفكرية والآراء المختلفة والمتناقضة حول موقع الثقافات الانسانية في المنظومات الثقافية والمعرفية الذاتية، نقول ان قاعدة الاقتباس ليس التقليد المحض لثقافات الغير، مما يؤدي بنا الى اسقاط درجات التطور الثقافي والاجتماعي المتوفرة لدى غيرنا على واقعنا ومجتمعنا.

إننا نرى أن من الضوابط الأساسية لعملية الاستفادة القصوى من ثقافات الانسان المعاصر، هو قياس درجة الحاجة الحقيقية لهذه الفكرة أو هذا التصور لواقعنا.

ومن خلال هذا القياس، نحدد موقفنا من تلك الفكرة أو التصور، وعلى حد تعبير أحد المفكرين المعاصرين، ان يكون النموذج المطلوب استدعاؤه ما يفيد حقيقة، فلا نستحضره باعتباره محض تقليد لمجتمعات او لحضارات غازية، ووجه الفائدة الحقيقية نقيسه بمدى حاجتنا لهذا الأمر في اطار بعده الفعال في الاستجابة لواحد من التحديات الأساسية التي تواجه جماعتنا."

الفصل بين العلم والايدلوجيا:

لعل من المفارقات المنهجية التي تواجه عملية الانفتاح والتواصل الدائم بين الثقافات الانسانية المغايرة، هو في نقل واقتباس العلم مع خلفيته الايدلوجية وفلسفته العامة التي تعكس بشكل او بآخر البيئة العقدية والحضارية لموطن العلم الأصلي.

لهذا فإن من الضوابط المنهجية التي ينبغي مراعاتها في عملية الاقتباس والاستفادة من المنجز الثقافي والمعرفي الانساني، هو الجهد المكثف الواعي والرشيد لفصل العلم عن الايدلوجيا، حتى نستفيد من المنجز العلمي، دون تسرب فلسفة ذلك المنجز المغايرة لفلسفتنا ونظراتنا الى العلوم والثقافات.

وهذه العملية ليست معادلة رياضية او مركبا طبيعيا، وانما هي عملية في غاية الصعوبة، لأننا نتعامل مع ثقافة او ثقافات تمتلك امكانات مادية وعلمية وتقنية هائلة ووصلت بشكل مباشر الى القواعد الاجتماعية.

لهذا فإننا نرى أن عملية الفصل الموضوعي بين العلم والايدلوجيا، لا تتم عبر استدعاء المنجز من قبل فئة تدعى الأصالة او تزعم التشبث بالقيم والتقاليد، وانما يتم على قاعدة النهوض العام فالمجتمع الذي يعيش الجمود والترهل العقلي، لا يمكنه لجموده وتكلسه ان يتفاعل بشكل ايجابي مع المنجز الثقافي والعلمي.

لأن شرط التفاعل مع هذا المنجز هو الفعالية العقلية والحركة الاجتماعية الناشطة.

وحينما يفقد المجتمع هذين العنصرين، فإن تواصله مع المنجزات العلمية ستخلق لديه شيزوفرانيا فكرية واجتماعية، وسيصاب المجتمع بفوضى في المفاهيم ومعايير الحكم والتقويم.

لذا فإن الفصل لا يؤتي ثماره المرجوة الا على قاعدة فعالية عقلية وحركة اجتماعية مجتهدة، تطمح الى التطوير، وتتطلع الى التجديد، فالمجتمع الحي والحيوي، هو الذي يتمكن بحيويته ويقظته وقلقه

على حاضره ومستقبله، ان يتفاعل مع المنجز العلمي والتقني، دون ان تتسرب ايدلوجيته وفلسفته المغايرة.

القدرة على ربطه بالسياق الحضاري:

وإننا نرى أن عملية الاقتباس العلمي والمعرفي من الآخرين جزء من عملية التواصل الانساني، الا اننا نرفض ان نجعل الآخر الغالب هو الاصل الذي يجب ان يقاس عليه لأن لكل مجتمع ظروفه الخاصة وطريقته في التقدم والابداع، اضافة الى أن طريقة الاقتباس المذكورة لا تبني نظاما معرفيا، ولا تقود الى تشكيل وعي شمولي حول ثقافة المجتمع العربي ولا حول ثقافة الغرب، وبالتالي فهي لا يمكن ان تقود الى نقد اي من النظامين او دراستهما دراسة مقارنة، فلكل أمة الحق في ان يكون لها مشروعها الحضاري المستقل، والذي يعبر بصدق عن ذاتها وخصائصها العقدية، وليس من المعقول ان نطالب امة من الأمم، ان يكون مشروعها الحضاري مستعارا من الآخرين لأن هذا استلاب للأمة في أهم خصائصها وقطب مسيرتها، والاقتباس المعرفي والثقافي لا يعني استعارة المشروع الحضاري لأمة من الأمم الأخرى. وانما يعني الانفتاح الرشيد والتواصل الانساني القويم، المتجه الى استنفار كل طاقات الذات وامكاناتها في سبيل هضم منجزات العصر، وادراك متطلباته والحصول على تقنياته على قاعدة العلم والمعرفة بها لا على قاعدة الانبهار النفسي بها، لأن الانبهار النفسي هو الذي يلغي كل عوامل التفاعل الخلاق مع التقنية والمنجز العلمي الحديث ويشير كتاب "هل اليابانيون غربيون" الصادر عام (1991م) الى نمط الاقتباس المتبع عند اليابانيين بقوله: ان الأشياء والأفكار الغربية كانت تدخل الى الجماعة، بعد ان يتم استيعابها وهضمها أولا ثم تحويلها الى مادة يابانية.

بهذه الضوابط تكون عملية الاقتباس من الثقافات الأخرى حالة طبيعية، وذات تأثير ايجابي على المسار الثقافي والاجتماعي العام، ان هذه الضوابط هي التي تنقل نخبنا ومؤسساتنا التعليمية والعلمية والبحثية، من واقع النقل الميكانيكي للمفاهيم والنظريات المنتجة في الثقافات الأخرى الى ممارسة التفكير فيها تحليلا وانتقادا مما يتيح التفكير في مدى صلاحيتها، وبهذا تكون عملية الاقتباس مشاركة في الجهد الثقافي والمعرفي وليس انفصالا واسقاطا، وذلك بسبب الجهد الذي سيبذل في اطار توفير الظروف الذاتية والموضوعية لعملية الاقتباس والاستفادة من الثقافات الانسانية الأخرى.

لثقافة والآخر الثقافي